تعليلات محمد أمين الشرواني في حاشيته على تفسير البيضاوي لاختيارات البيضاوي على الزمخشري في سورة الفاتحة

أ.جمال محمد صالح عبده عزيز

باحث ماجستير – قسمي القرآن والدراسات الإسلامية – كلية التربية – النادرة

جامعة إب.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعريف بالعلامة محمد أمين صدر الدين الشرواني(ت:1036هـ)، وبيان مكانته العلمية ونتاجه العلمي، وتعليلاته لاختيارات البيضاوي على الزمخشري في سورة الفاتحة، وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي الوصفي، واستنتج صحة عنوان الكتاب، وصحة نسبته للمؤلف، وأن حاشيته على تفسير البيضاوي احتوت على مادة علمية قيمة، وفوائد غزيرة، حافلة جامعة لما تفرق من الفوائد في كتب التفسير والحواشي بعبارات في غالبها سهلة واضحة، وخصوصا سورة الفاتحة؛ كونها أم الكتاب، وتعريف الحمد، ومعنى العالم، ولم جمع؟ ومعنى الهداية، وسبب تقديم العبادة على الاستعانة، وما هو الصراط المستقيم، وبيان وجه القراءات، وأن مؤلف الحاشية ماتريدي العقيدة، حنفي المذهب.

الكلمات المفتاحية: تعليلات، محمد أمين الشرواني، حاشية، اختيارات البيضاوي، على الكشاف، سورة الفاتحة.

6

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا ، أما بعد:

فإن أشرف علم يتعلمه العبد، وأزكى صناعة يفني فيها المرء عمره ما كان متعلقًا بكتاب الله، فحري أن تنفق فيه الأوقات وتصرف فيه الجهود والطاقات، فالقرآن ينبوع العلوم ومنشؤها، ومعدن المعارف ومبدؤها، ومبنى قواعد الشرع، وأساسه، وأصل كل علم ورأسه، ولا يوجد كتاب على وجه الأرض عُني بالمزيد من البحث والعناية والتنقيب عن أسراره وعجائبه، كالقرآن الكريم، الذي معينه لا ينضب، وأسراره لا تقف عند حد، بل لا يزال الباحثون على مر الأزمان – باختلاف وجهاتهم– يجدون فيه بغيتهم، في جوانب كثيرة، من أهمها: الجانب العقدي، والفقهي، واللغوي، والاجتماعي، حتى الجانب السياسي والاقتصادي، وغيرهما من الجوانب التي لا غنى للإنسان عنها، ولا تكتمل حياته إلا بها، ولذلك أقبل نحوه المفسرون، فلم يتركوا فيه كبيرة ولا صغيرة إلا بينوها، ولم يمروا على لطيفة إلا كشفوها، ولا فائدة إلا وضحوها، ثم توجه بعد ذلك المحققون إلى كتب التفسير، فأظهروا ما خفي منها وغاب، وأصلحوا ما انحرف عن الصواب، لتكتمل خدمة هذا الكتاب، وينالوا شرفًا بعلمه، وأجرًا بالعمل به، وبرز الكثير من المفسرين منذ نزول القرآن الكريم في عهد النبي ﷺ، ففسروا القرآن جملة وتفصيلا، وغاصوا في بحره الذي لا ينضب، وأسراره التي لا تنتهي، فظهرت تفاسير كثيرة بلا عدد، ومن هذه التفاسير ما تداوله العلماء وانتشر بين طلاب العلم، ومنها ما ظل محبوسًا على رفوف المكتبات العلمية العامة والخاصة مخطوطات، كُتبت على أيدي علماء جهابذة، وتعتبر ثروة علمية وتراثًا إسلاميًا عظيمًا، ومنها: (حاشية الشرواني على أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للعلامة محمد أمين الشرواني (ت: 1036هـ) والذي تناولتُ تحقيق جزء منها في رسالتي للماجستير (من بداية سورة الفاتحة حتى الآية السادسة)، وكون البيضاوي اختصر تفسيره من (الكشاف) للزمخشري، ولكنه ترك ما فيه من اعتزالات فمشى مع تفسير (الكشاف) في ما يحب الناس منه، وخلص مما ينفرهم من (الكشاف) ويباعد بينه وبينهم، كما أخذ من التفسير الكبير للإمام الرازي. ومن تفسير الراغب الأصفهاني، وأعمل فيه عقله فضمَّنه نكتاً بارعة، ولطائفَ رائعة، واستنباطات دقيقة، فقد استليتُ هذا البحث (تعليلات الإمام محمد أمين الشرواني

في حاشيته لاختيارات البيضاوي على الزمخشري في سورة الفاتحة) من تلك الرسالة ،كبحث محكّم قبل المناقشة.

أسباب اختيار البحث:

1- أنه متعلق بكتاب الله جل وعلا، وشرف العلم من شرف المعلوم.
2- جدِّية الموضوع، وعدم الكتابة حوله من قبل.
3- المساهمة في خدمة التراث الإسلامي، بالتعريف ببعض علمائه ومنهجهم في كتبهم.
4- الرغبة في الاستفادة، واكتساب المهارة والمعرفة في هذا التخصص.
5- بيان اختيارات البيضاوي على الزمخشري في سورة الفاتحة.

أهداف البحث:

1. إبراز مؤلف الكتاب- محمد أمين صدر الدين الشرواني- وجوانب من قدراته العلمية في علم التفسير.
2. التعريف بحاشية الشرواني على أنوار التنزيل وأسرار التأويل " وما تحتويه من مادة علمية، وبيان اختيارات البيضاوي على الزمخشري بأسلوب علمي رصين، وحس مرهف،

منهج البحث:

استخدمتُ المنهج الاستقرائي الوصفي، فقمت بالتعريف بالمؤلف، من خلال تتبع كتب التراجم والتاريخ، ثم التعليلات لاختيارات البيضاوي على الزمخشري.

ومن منهجيتي في البحث: جعلت كلام البيضاوي بخط عريض بين قوسين دون عزوه؛ كون الحاشية على تفسير البيضاوي، وكان يذكره المؤلف (قوله)أو (المصنف)، ذكرت مصدر المعلومات التي نقلها المؤلف عن غيره ، وبينت معاني المصطلحات الغريبة،والبلدان، والتعريف بالأعلام، وتوثيق الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث النبوية.

هيكل البحث: اقتضت طبيعة البحث أن يتضمن مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة. المقدمة: وفيها أسباب اختيار البحث، وأهدافه، ومنهجه. والمباحث وفيها مادة هذا البحث وقد تم هيكلتها كالآتي:

المبحث الأول

التعريف بالمؤلف

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حياته الشخصية (اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته).

المطلب الثاني: حياته العلمية (شيوخه، وتلاميذه، رحلته العلمية وأقول العلماء فيه، مذهبه العقدي والفقهي، وآثاره العلمية).

المطلب الثالث: التعريف بالحاشية (قيمتها العلمية، واسمها وعنوانها، ونسبتها للمؤلف)

المبحث الثاني: تفسير قوله تعالى:{الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} و{مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} وفيه أربعة مطالب.

المطلب الأول: في تفسير قوله تعالى:{الْحَمْدُ لِلَّهَ} (تعريف الحمد، القراءات القرآنية)

المطلب الثاني: تفسير قوله تعالى:{ رَبِّ الْعَالَمِينَ} وفيه (بيان معنى الجواهر والأعراض، لإمكانها وافتقارها إلى مؤثر واجب لذاته، جمعه)

المطلب الثالث: تفسير قوله تعالى: {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} وفيه (القراءات، وجوه اختيار قراءة ملك، ملك بلفظ الفعل).

المطلب الرابع: استحقاقه تعالى للحمد: وفيه(معنى ظاهرها وباطنها عاجلها وآجلها، لا يستحقه على الحقيقة سواه)

المبحث الثالث: قوله تعالى:{إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} و{اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} وفيه مطلبان.

المطلب الأول: تفسير قوله تعالى:وفيه :{إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} (الالتفات، يا من هذا شأنه نخصك بالعبادة والاستعانة، تطرية له وتنشيطاً للسامع، عدد الالتفاتات في قول امرى القيس' إعراب (إِيَّاكَ)، تقديم العبادة على الاستعانة)

المطلب الثاني: تفسير قوله تعال:{اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} وفيه (معنى طلب الهداية، الأمر والدعاء، المستقيم)

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حياته الشخصية (اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته).

أولا: اسمه ونسبه:

محمد أمين بن صدر الدين الشرواني: مفسر، مشارك في بعض العلوم، من فقهاء الحنفية، نسبته إلى شروان (من نواحي بخارى) [1]

ثانيا: مولده ووفاته:

لم يجد الباحث في كلام من ترجم للمؤلف، ذكراً لمولده، أما وفاته جاء في جل المراجع أنه توفي سنة ست وثلاثين وألف للهجرة[2]، إلا أن حاجي خليفة قال: سنة عشرين وألف[3] ألا أنه في موضع آخر قال : سنة ست وثلاثين وألف[4]

المطلب الثاني: حياته العلمية (شيوخه، وتلاميذه، رحلاته العلمية وأقول العلماء فيه، مذهبه الفقهي والعقدي، آثاره العلمية).

أولا: شيوخه: أخذ الشرواني عن شيوخ عصره ومنهم: الملا حُسَيْن الخلخالى الذي لازمه وأخذ عنه وكَانَ يعرض عَلَيْهِ حَاشِيَته على شرح العقائد العضدية للملا جلال الدوانى فيزيفها لَهُ حَتَّى شهد لَهُ بِأَنَّهُ

---

(1) ينظر: خلاصة الأثر: الحموي:475/3، كشف الظنون: حاجي خليفة:1/ 191، هدية العارفين: إسماعيل البغدادي:2/ 275، الأعلام: الزركلي :41/6. معجم المؤلفين: رضاء كحالة:73/9، معجم المفسرين: عادل نويهض:495/2.

(2) ينظر: كشف الظنون: حاجي خليفة:1358/2،1905، طبقات المفسرين :الأدنة: 415، خلاصة الأثر: الحموي: 476/3، الأعلام: الزركلي :41/6، معجم المؤلفين: عمر كحالة:73/9، معجم المفسرين: عادل نويهض:495/2

(3) ينظر: كشف الظنون: الحاج خليفة:191/1

(4) المصدر نفسه:1358/2

أفضل مِنْهُ[1]،وحسين خلخالي هو: حسين بن حسن الحسيني الخلخالي عالم بالكلام، والتفسير أحد مشاهير المحققين، والعلماء العاملين (ت: 1014ه)[2]

ثانيا: تلاميذه:

تتلمذ على يديه الكثير، وقد ذكر صاحب خلاصة الاثر أنه كان يحضر درسه ما يزيد على ثلاث مائة تلميذ وكان جماعة من قضاء العساكر يذهبون الى درسه ويستمعون من الشبابيك ولا يدخلون الى داخل الدرس حذرا من هضم جانبهم وحضورهم فى زي مستفيد[3]. وممن تتلمذ على يديه:

*روح الله بن مُحَمَّد أَمِين بن صدر الدّين الشرواني- نجل الشرواني- الأَصْل قَاضِي الْقُضَاة الْفَاضِل البارع الأديب كَانَ أحد أجلاء الموَالِي لَهُ جاه عريض وحشمة وافرة وَتثبت فِي الْأُمُور ودأب فِي الاشتغال حَتَّى تنبل (ت:1071ه)[4].

* عبد الرَّحِيم بن مُحَمَّد مفتي الدولة العثمانية الْمُحَقق الشهير أحد أَعْيَان عُلَمَاء الزَّمَان الَّذين ابتهجت بهم الْأَوْقَات وتزينت بحلى مآثرهم الْأَيَّام (ت:1062ه)[5].

* وحفيده المولى الفاضل صادق الشرواني قاضى القضاة بمصر[6].

ثالثًا: مذهبه العقدي والفقهي:

1- عقيدته: لم يجد الباحث في كلام من ترجم للمؤلف ذكرا لعقيدته، لكن لا يخفى على أحد اتساع رقعة أراضي الدولة العثمانية، وكثرة ولاياتها في الآفاق، وكان المذهب الرسمي للدولة هو المذهب الحنفي، وبالتالي يغلب على الظن أنه كان من أصحاب العقيدة الماتريدية؛ لأن الماتريدية كانوا يمثلون المذهب الحنفي، وهذه حقيقة اعترف بها الحنفية الماتريدية[7].، ففي عهد الدولة العثمانية أصبح المذهب

(1) ينظر: خلاصة الأثر: الحموي:3/475-476.

(2) ينظر: كشف الظنون: حاجي خليفة:1/191، خلاصة الأثر: الحموي:2/122، الأعلام: الزركلي:2/235، هدية العارفين: إسماعيل البغدادي:1/321.

(3) ينظر: خلاصة الأثر: الحموي:3/475-476

(4) المصدر نفسه: 2/ 171-172.

(5) خلاصة الأثر: الحموي: 2/ 411.

(6) المصدر نفسه: 3/ 476.

(7) ينظر: الروضة البهية فيما بين الأشاعرة، والماتريدية: لحسن بن عبد المحسن: 4.

الماتريدي هو المذهب الرسمي للدولة في الأصول، والمذهب الحنفي في الفروع. وأيضا تجلى ذلك من خلال النظر في تفسيره لآيات العقيدة، حيث يفسرها تفسيرًا يتوافق مع عقيدة الماتريدية.

2-مذهبه الفقهي: محمد أمين صدر الدين الشرواني حنفي المذهب، ويبرز ذلك من خلال ترجمة العلماء له[1].

رابعا: رحلاته العلمية:

محمد أمين صدر الدين الشرواني نزيل القسطنطينية ، وكانت إقامته بآمد (ديار بكر) وأقام مدة في الآستانة، أَخذ عَن الملا حُسَيْن الخلخالى وَكَانَ يعرض عَلَيْهِ حَاشِيَته على شرح العقائد العضدية للملا جلال الدوانى فيزيفها لَهُ حَتَّى شهد لَهُ بِأَنَّهُ أفضل مِنْهُ، ودرس بمدرسة السلطان أحمد، و خرج من بلاده فوصل الى الوزير نصوح وهو معين لقتال شاه العجم فعظمه وبالغ فى احترامه ورتب له التعايين الوافرة ثم صحبه الى الروم فأقبل عليه أهلها ولزموه للأخذ عنه واشتهر حد الاشتهار فولاه السلطان أحمد مدرسته برتبة قضاء قسطنطينية وانعكفت عليه الأفاضل وكان يحضر درسه ما يزيد على ثلاثمائة تلميذ، وقد كان جماعة من قضاء العساكر يذهبون الى درسه ويستمعون من الشبابيك ولا يدخلون الى داخل الدرس حذرا من هضم جانبهم وحضورهم فى زي مستفيد [2].

خامسا: أقول العلماء فيه:

قال عنه محمد أمين الحموي (المتوفي: 1111هـ): نزيل قسطنطينية أجل أَفْرَاد الدُّنْيَا في التَّحْقِيق والتبحر من كل فن لم تر عين من وصل الى ثمَّة من ذكائه وتضلعه من الْعُلُوم في عصره، آخر المحققين وبه ختم هذا الباب[3].

وقال عنه عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة (ت:1408هـ): نزيل القسطنطينية، عالم مشارك في أنواع من العلوم [4].

---

(1) ينظر: هدية العارفين: إسماعيل البغدادي:2/ 275، معجم المؤلفين: رضاء كحالة: 272/6، معجم المفسرين: عادل نويهض:2/495-496.

(2) هدية العارفين: إسماعيل البغدادي:659/1، معجم المؤلفين: رضاء كحالة:272/6.

(3) خلاصة الأثر : الحموي:3/475-476.

(4) معجم المؤلفين: رضا كحالة:9/73-74.

وقال عنه عادل نويهض: " مفسر، مشارك في بعض العلوم، من فقهاء الحنفية [1].وقال عنه خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي(ت: 1396هـ): مفسر [2].

سادسا: آثاره العلمية:

كان الإمام محمد أمين الشرواني مفسرا، وعالما بالمنقول والمعقول، ومن آثاره العلمية[3]:

أولا آثاره في التفسير:

1-حاشية على تفسير البيضاوي وهو الكتاب الذي تناولنا منه موضوعنا.

2-تفسير سورة الفتح[4].

3-تفسير سورة يس[5].

4-تفسير سورة الإخلاص[6].

5-تفسير آية الكرسي[7].

ثانياً: آثاره في العقيدة وعلم الكلام:

1-رِسَالَة فِي المبدأ والمعاد[8].

2- شرح بدء الأمالي [9].

---

(1) معجم المفسرين: عادل نويهض:2/495-496.

(2) الأعلام : لزركلي :6/ 41.

(3) ينظر: خلاصة الأثر: الحموي: 3/475-476، كشف الظنون: حاجي خليفة:1/ 191، هدية العارفين: إسماعيل البغدادي: 2/ 275، الأعلام: لزركلي: 6/ 41. معجم المؤلفين: رضاء كحالة: 9/73، معجم المفسرين: عادل نويهض: 2/495.

(4) محقق: غير منشور في كلية الامام الأعظم –العراق- تحقيق : صديق محمود احمد ، اشراف: عادل محمد عبد الرحمن الشنداح، عام :2016م.

(5) مخطوط في مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، المملكة العربية السعودية- الرياض رقم الحفظ: 0154.

(6) مخطوط في مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، المملكة العربية السعودية- الرياض رقم الحفظ: 0154-1-و مكتبة: دار الكتب المصرية- مصر- القاهرة، رقم الحفظ: 39/1، ومكتبة: الخديوية- مصر- القاهرة، رقم الحفظ: 600/7.

(7) مخطوط في مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، المملكة العربية السعودية- الرياض رقم الحفظ: 0671-فب فب

(8) مخطوط في مكتبه الاوقاف بالموصل- العراق، رقم الحفظ: 243(289)، والمكتبة المحمودية- السعودية- المدينة المنورة، رقم الحفظ: 2748/10.

(9) مخطوط في مكتبة: رضا- الهند- رامبور- رقم الحفظ: 311/1 (224).

3- شرح قَوَاعِد العقائد للغزالي فِي الْكَلَام[1].

4- حاشية على إثبات الواجب[2].

ثالثاً: آثاره في المنطق:

1- حاشيه على جهه الوحدة للفناري [3].

2- حاشيه الشرواني على شرح حسام على ايساغوجي[4].

3- حاشية على شرح الشمسية[5].

4- رساله في تحديد ماهيه العلم [6].

رابعاً: آثاره في الفقه:

1- رساله في المذاهب المختلفة [7].

خامساً: آثاره في المعارف العامة:

1- الْفَوَائِد الخاقانية لأحمد خَانِية مُشْتَمل على ثَلَاثَة وَخمسين علما [8].

2- تعدد الجوامع[9].

3- نبذه من الحقائق وزبده من الدقائق[10].

---

[1] لم أجد مكان هذا المخطوط في فهارس المخطوطات، ولعله مفقود أو في مكان لم نعلمه.

(2) لم أجد مكان هذا المخطوط في فهارس المخطوطات، إلا في كتاب: جامع الشروح والحواشي: عبد الله محمد الحبشي:193/1، ولعله مفقود أو مكان غير معروف

(3) مخطوط في مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، المملكة العربية السعودية- الرياض رقم الحفظ: 02091-.

.

[4] مخطوط في المكتبه الازهريه، مصر القاهره، رقم الحفظ [1139] بخيت 44931.

[5] لم أجد مكان هذا المخطوط في فهارس المخطوطات، ولعله مفقود أو في مكان لم نعلمه.

[6] مخطوط في مكتبة: دار الكتب الوطنية (ابوظبي)، الامارات العربية المتحدة، رقم الحفظ: 116/28أ/12.

(7) مخطوط في مكتبة: نور عثمانية-تركيا – استانبول رقم الحفظ:2144.

(8) مخطوط في مكتبة الاوقاف- العراق –الموصل، رقم الحفظ: 31 (121)، ودار الكتب المصرية- مصر- القاهرة -رقم الحفظ: 186/6.

[9] مخطوط في مكتبة: قليج علي، تركيا- استانبول، رقم الحفظ: 1028 (45).

[10] مخطوط في مكتبه الجامعة، لبنان- بيروت، 2/1075، ومكتبة: أكاديمية ليدن- هولندا، رقم الحفظ: 2080.

المطلب الثالث

التعريف بالحاشية (قيمتها العلمية، واسمها وعنوانها، وصحة نسبتها للمؤلف).

أولا : قيمة الحاشية العلمية:

تستمد حاشية الشرواني على تفسير البيضاوي قيمتها العلمية، من القيمة العلمية العظيمة التي يتمتع بها تفسير البيضاوي، فهي ما وضعت إلا شرحا وتفصيلا عليه، إذ إنه كان في أعلى الهيكل الهرمي لمواد التخرج في العلوم الإسلامية، وعمّت منزلته تلك أقطار العالم الإسلامي في المشارق والمغارب، فتأصلت منزلته أولا: في الشرق الأوسط والشرق الأقصى، والتزم في المناهج الدراسية ببلاد فارس وبلاد الأفغان، ثم كان في جملة ما تسرب من الملزمات التعليمية من البلاد الفارسية إلى آسيا الصغرى وعموم الممالك العثمانية بالإضافة إلى ذلك في الدولة العثمانية كان لا يتقلد منصب قاضي القضاة إلا إذا درس تفسير البيضاوي، ووضع عليه حاشية، وهذا ما يفسر الحواشي الوفيرة على تفسير القاضي البيضاوي إذ بلغت ثلاثة وثلاثين ومائة كما جمعها وذكرها صاحب (إيضاح المكنون)[1]، وكذلك بعض الباحثين على ملتقى أهل التفسير[2].

ثانيا: اسم وعنوان الحاشية:

سماها المؤلف في مقدمته تعليق وقال: فيقول العبد الجاني محمد أمين بن صدر الدين الشرواني – شرح الله صدره وأعلى قدره–:"إن هذه تذكرة فمن شاء ذكره" علقتها على تفسير القاضي المعترف بعلو شأنه الداني والقاصي[3] و جاء على غلاف نسخة أسعد أفندي، حاشية صدر الدين على سورة الفاتحة بخط المؤلف تاريخ 1020ه، وفي النسخ الأخرى جاء اسمها أيضا حاشية صدر الدين على البيضاوي مع بعض الإضافات: ففي نسخة راغب باشا جاء اسمها " حاشية على البيضاوي لصدر الدين الشرواني، وفي نسخة مراد ملا جاء اسمها " صدر الدين على البيضاوي"، وفي نسخة نور عثمانية(1)، حاشية صدر الدين على البيضاوي، وفي نسخة نور عثمانية(2) حاشية صدر الدين الشرواني على البيضاوي.

---

(1) إيضاح المكنون لمصطفى البغدادي(3/138- 142).

(2) ينظر: ملتقى التفسير http: //vb. tafsir. net/tafsir18593/#. WEFHIrJ97IV.

(3) ينظر: حاشية صدر الدين الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(2/أ).

ثالثا: توثيق نسبتها إلى المؤلف:

جاء على الصفحة الأولى من النسخة الأصل أنها مكتوبة بخط المؤلف، وكذلك ذكر المؤلف اسمه في مقدمة

حاشيته قائلا _ بعد الحمد والثناء لله والصلاة على رسول الله- صلى الله عليه وسلم- فيقول العبد الجاني محمد أمين بن صدر الدين الشرواني -شرح الله صدره وأعلى قدره-:"إن هذه تذكرة فمن شاء ذكره" علقتها على تفسير القاضي المعترف بعلو شأنه الداني والقاصي ".

وتتظافر الأدلة على أن نسبة الكتاب للمؤلف نسبة صحيحة ومما يدل على ذلك ما يلي:

1- ذُكر اسم الكتاب، واسم مؤلفه، في مطلع النسخة (الأصل) التي حصل عليها الباحث.

2- من خلال تتبع فهارس الكتب، والمعاجم، والتراجم ثبتت نسبة الكتاب للمؤلف، ومنها:

أ- خلاصة الأثر فهرس التراجم والطبقات[1]ب- هدية العارفين- فهارس الكتب والأدلة[2].

ج- معجم المؤلفين- التراجم والطبقات [3]. د- معجم المفسرين - التراجم والطبقات[4].

ه- الأعلام للزركلي- التراجم والطبقات[5].و-كشف الظنون-فهارس الكتب والأدلة[6].

ومن ذلك يتبين صحة عنوان الكتاب، وصحة نسبته للمؤلف رحمه الله.

رابعا: موضوعنا:

حاشية على تفسير البيضاوي بدأ المؤلف بمقدمة لحاشيته ثم خاض في شرح مقدمة البيضاوي، ثم تفسير البسملة، ثم تفسير سورة الفاتحة ثم تفسير سورة البقرة حتى وصل إلى نهاية قوله تعالى: (فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً وَلَهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ بِما كانُوا يَكْذِبُونَ) وقد وجد الباحث أن المؤلف يكثر من نقل آراء المفسرين واللغويين، وغيرهم عند تفسيره للآيات ويرجّح في مسائل الترجيح، وبيّن الأسباب التي جعلت البيضاوي يختار بعض الألفاظ على اختيارات الزمخشري، بل إن حاشيته عبارة عن

---

(1) خلاصة الأثر: الحموي: 475/3.

(2) هدية العارفين: إسماعيل البغدادي :2/ 275.

(3) معجم المؤلفين:رضاء كحالة: 73/9.

(4) معجم المفسرين: عادل نويهض: 495/2.

(5) الأعلام :لزركلي: 6/ 41.

(6) كشف الظنون: حاجي خليفة:1/ 191.

خلاصة الحواشي والتفاسير التي كتبت على تفسير البيضاوي وقد اهتم المؤلف اهتمامًا بالغًا بما يتعلق بالجانب العقدي، واللغوي، والنحوي والبلاغي، وعلوم القرآن، وغير ذلك من الفنون، والعلوم، وجمَّل حاشيته بجمع الفوائد، واللطائف العظيمة المتفرقة في الحواشي.

المبحث الثاني

قوله تعالى:{الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} و{مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في تفسير قوله تعالى::{الْحَمْدُ لِلَّهِ}

أولاً: تعريف الحمد:

قال الشرواني[1]: قوله[2]::(**الحمد: هو الثناء على الجميل الاختياري**)... واعلم أن صاحب الكشاف[3] قال في تعريف الحمد: وهو الثناء، والنداء على الجميل[4]؛ "فعقب الثناء بالنداء، وهو: رفع الصوت إظهاراً لما[40/ب] ادّعاه من اختصاصه باللسان، وكونه أشيع وأدلّ[5] وأطلق الجميل"[6]، والمصنف: تصرف فيه بحذف، وزيادة؛ حيث حذف قيد النداء، وزاد قيد الاختياري، فوجه الحذف هو: أن الثناء قد يطلق على ذكر ما يدل على التعظيم، فلا يكون إلا باللسان، وقد يطلق على الإتيان بما يدل عليه قولاً كان، أو فعلاً، فقيل: إنه حقيقة فيهما، وقيل: حقيقة في الأول فقط وأما في الثاني فمجاز مشهور، فإن

---

(1) حاشية الشرواني(مخطوط)(40/ب،41/أ)

(2) المقصود بقوله قول: عبد الله بن أبي القاسم عمر بن محمد البيضاوي، وكان يكنى بأبي الخير ويلقب بناصر الدين، ويعرف بالقاضي كان إماماً مبرزاً نظَّاراً صالحاً خَيِّراً متعبداً، صاحب المصنفات، منها أنوار التنزيل أسرار التأويل(ت:691). ينظر: مرآة الجنان: اليافعي:4/247،165، طبقات الشافعية: السبكي:8/157، طبقات الشافعية: الأسنوي:1/136، بغية الوعاة: السيوطي:2/50، شذرات الذهب: ابن العماد:7/685.

(3) هو: محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري أبو القاسم جار الله كان واسع العلم، كثير الفضل، غاية في الذكاء، وجودة القريحة من أئمة العلم بالدين والتفسير، واللغة والآداب متقننا في كل علم، معتزلياً قويا في مذهبه، مجاهرا به حنفيا. أشهر كتبه الكشاف ،وأساس البلاغة، والمفصل، والفايق(ت:538هـ) . ينظر البلغة: الفيروزآبادى:291، بغية الوعاة: السيوطي:2/279 الأعلام :الزركلي:7/17

(4) ينظر: الكشاف: الزمخشري:1/8

(5) أدخل في إشاعة النعمة، والاعتداد بشأنها، وأدل على مكانها. ينظر: إرشاد العقل الكريم: أبو السعود:1/12

(6) ينظر: حاشية الكشاف: للشريف الجرجاني: 45

أريد بالثناء الواقع في تعريف "الحمد" المعنى الأول: بناءً على ما ذهب إليه صاحب الكشاف من اختصاص "الحمد" بما يكون؟ باللسان؛ فالثناء يدل عليه؛ فيكون تعقيبه بالنداء مستدركاً نظراً إلى أصل المعنى، وإن أريد المعنى الثاني: بناءً على ما ذهب إليه المحققون[1] "من أن حقيقة الحمد إظهار الصفات الكمالية"، وذلك قد يكون بالقول، وقد يكون بالفعل[2] وهذا أقوى؛ لكون دلالة الفعل قطعية، وحمد الله تعالى وثناؤه على ذاته من هذا القبيل، كما قال: عليه السلام «لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك»[3] فلا بد حينئذٍ من حذف ما يدل على اختصاصه باللسان؛ لئلا يخرج حمده الفعلي على ذاته؛ فقيد النداء واجب الحذف حذراً عن لزوم الاستدراك على تقديرٍ[4]، وعن لزوم انتقاض تعريف الحمد عكساً[5] على تقديرٍ[6].

([1]) أي: بعض المحققين من الصوفية: وعندهم أن حقيقة الحمد إظهار الصفات الكمالية. ينظر: نظم الدرر: برهان الدين البقاعي: 147/6، جامع العلوم: القاضي عبد النبي نكري:44/2

([2]) وحقيقة حمد المنعم: عبارة عن كل فعل يشعر بتعظيم المنعم بسبب كونه منعما، وذلك الفعل إما أن يكون فعل القلب، أو فعل اللسان، أو فعل الجوارح، أما فعل القلب: فهو أن يعتقد فيه كونه موصوفا بصفات الكمال والإجلال، وأما فعل اللسان: فهو أن يذكر ألفاظا دالة على كونه موصوفا بصفات الكمال، وأما فعل الجوارح: فهو أن يأتي بأفعال دالة على كون ذلك المنعم موصوفا بصفات الكمال والإجلال، فهذا هو المراد من الحمد .ينظر: مفاتيح الغيب:الرازي:197/1، التحبير: علاء الدين المرداوي:47/1

([3]) جزء من حديث طويل، أخرجه مسلم في صحيحه: في كتاب الصلاة باب ما يقال: في الركوع والسجود رقم:(484) عن أبي هريرة عن عائشة قالت: فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفراش فالتمسته فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول: «اللهم أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك»

([4]) إذ لو تجرّد الثناء على الجميل عن مطابقة الاعتقاد، أو خالفه أفعال الجوارح، لم يكن حمداً بل تهكم. نظم الدرر: البقاعي :433/15، 434،السراج المنير: الشربيني:8/1

([5]) عكس: عكس الشيء يعكسه عكسا فانعكس: رد آخره على أوله. ينظر: لسان العرب(مادة عكس):144/6، الأفعال: ابن القَطَّاع(مادة عكس):370/2، المعجم الوسيط (مادة مجوعة مؤلفين)(عكس):618/2

([6]) الحمد نقيض الذم. ينظر: الكشف والبيان:الثعلبي:108/1، دَرْجُ الدُّرر في تَفسير الآيِ والسُّوَر: أبو بكر الجرجاني:83/1، الكشاف:الزمخشري:9/1، أنوار التنزيل: البيضاوي:27/1

وأما وجه زيادة "قيد الاختياري" فلما اتفقوا على أن المحمود عليه لابد وأن يكون فعلاً اختياريا للمحمود، حتى أن شراح الكشاف اعتذروا عنه.، وقال قدس سره[1]: "إنما ترك قيد الاختياري في تفسير معنى الحمد، إما اعتماداً على الأمثلة فإنها اختيارية، وإما لأنه أراد الفعل الجميل؛ وهو بالاختيار"[2]، فبزيادة هذا القيد استغنى كلام المصنف عن الاعتذار المنافي لمقام التعريف، "فإن قلت: إذا خصّ الحمد بالأفعال الاختيارية؛ يلزم أن لا يحمد الله على صفاته الذاتية؛ كالعلم، والقدرة، والإرادة سواء جعلت عين ذاته، أو زائدة عليها بل على إنعاماته الصادرة عنها بالاختيار، قلت: إن تلك الصفات لكون ذاته تعالى كافية فيها وكونها مبادئ أفعال اختيارية نزلت منزلة أفعال اختيارية يستقل بها فاعلها كذا حققه قدس سره في تصانيفه"[3] بقي أن المصنف: ترك في تعريف الحمد قيدين شاع اعتبارهما فيه أحدهما "المحمودية" لكونه ركنا كالمحمود عليه، والثاني: كونه على جهة التعظيم احترازاً عن الاستهزاء.

لما كان غرض المصنف الرد على من قال: بترادفهما[4] حيث عقبه بتمريض القول بالترادف، اكتفى ببيان مادة الاقتران، ولو من جانب واحد[5]، إذ يكفي ذلك في حصول هذا الغرض هكذا حقق المقال **(وقيل)** القائل: صاحب (الكشاف)[6] **(هما)** أي لفظا الحمد، والمدح **(أخوان)** "نقل عن المصنف في في تفسير قوله: هما أخوان حاشية وهي قوله: أي مترادفان؛ لاختصاصهما بالأفعال الاختيارية؛ وهو

) علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: فيلسوف، من كبار العلماء بالعربية، له نحو خمسين مصنفا، منها " التعريفات، شرح مواقف الإيجي، وحاشية على الكشاف. وقيل وفاته(814هـ)،أو(816ه). بغية الوعاة : السيوطي:2/196 ،197، الأعلام/الزركلي:5/6 ،7 ([1]

([2]) الحاشية على الكشاف :الشريف الجرجاني:46

([3]) المصدر نفسه:46

([4]) قال الجرجاني: مبينا كلام الزمخشري (الحمد والمدح أخوان) مراده أنهما مترادفان، ويدل ذلك أنه قال: في الفائق: الحمد هو المدح والوصف بالجميل. ينظر: الحاشية على الكشاف للجرجاني:46، حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي1/62

([5]) قال السيوطي في نواهد الأبكار:1/155، حاصل ما فرّق به الناس بين الحمد والمدح أمور: أحدها: وعليه اقتصر المصنف – أن الحمد على الجميل الاختياري، والمدح على ما لا اختيار فيه للعبد، كالحسن.

ثانيها، وثالثها: أن الحمد يشترط صدوره عن علم، لا ظن، وأن تكون الصفات المحمودة صفات كمال، والمدح قد يكون عن ظنّ، وبصفة مستحسنة وإن كان فيها نقص مّا.

رابعهاً: أن في الحمد من التعظيم والفخامة ما ليس في المدح وهو أخص بالعقلاء والعظماء وأكثر إطلاقا على الله

([6]) الكشاف: الزمخشري:1/8

اختيار صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى:﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ﴾ [الحجرات:٧] حيث قال: لا يمدح شيء بفعل غيره، والمدح بالحسن والجمال مؤول، وهو قول المعتزلة ومذهب علمائهم في الأصول."[1] انتهى كلامه، ووافقه قدس سره: في هذا التفسير حيث قال: في تفسير قوله: الحمد، والمدح أخوان، أي هما مترادفان، ويدل على ذلك أنه قال: في الفايق الحمد هو المدح، والوصف بالجميل، وأنه جعل ههنا نقيض المدح؛ أعني الذم نقيضا للحمد، لا يقال نقيض المدح هو الهجو لا الذم لأنا نقول: المدح يطلق على الثناء الخاص؛ أي الوصف بالجميل ويقابله الذّم وقد يخص بعد المآثر ويقابله الهجو أي عد المثالب، والكلام في المعنى الأول[2] انتهى، واعترض[3] عليه: "بأن ما نقله من الفايق لا يدل على الترادف؛ لجواز أن يكون المدح أعم، ويكون حمله عليه من حمل العام على الخاص، كما في قولك: الإنسان هو الحيوان" أقول: يأباه مقام التعريف؛ لاشتراط المساواة فيه، واعترض[4]: أيضاً على ما ذكره من جعل الذم نقيضا للحمد أنه يجوز أن يكون النقيض بالمعني اللغوي؛ فيصح أن يكون أمراً واحداً نقيضا لغويا للأمرين.

وأجيب[5] عنه: "بأن النقيض بالمعنى اللغوي بمعنى المقابل، وكون أمر مقابلا لأمرين غير ظاهر"، ثم قال: وقيل: "أراد أنهما أخوان في الاشتقاق الكبير، ويشهد له وجهان".

الأول: أن الشائع في كتب المصنف استعمال الأخوة فيما بين لفظين يتلاقيان في الاشتقاق الكبير، أو الأكبر.

([1]) ينظر: حاشية صبغة الله على البيضاوي(مخطوط)(44/ب،45/أ) وقال الإسكندري في الانتصاف (وهي مذيلة على الكشاف للزمخشري)362/4 "ما ذكرته من نسبة تحبيب الايمان إلى الله تعالى على حقيقته، وجعله مجازا لأنه يعتقد أنها لو بقيت على ظاهرها لكان خلق الإيمان مضافا إلى الله تعالى، والعبد إذا ممدوح بما ليس من فعله. وهذا عنده محال، فأتبع الآية رأيه الفاسد"

([2]) حاشية الشريف على الكشاف:46

([3]) المعترض ابن التمجيد في حاشيته على البيضاوي:158، 159

([4]) المعترض جلال الدواني، والكازروني، واللارى وقال: فيه نظر. ينظر: حاشية جلال الدواني على البيضاوي(مخطوط)(36/أ)، حاشية الكازروني على البيضاوي:21، حاشية اللارى على البيضاوي(مخطوط):60

([5]) وأجيب اللارى: في حاشيته على البيضاوي(مخطوط):60، وقال الكازروني: في حاشيته على البيضاوي:21/1، وأما ما قاله: من من أن الذم نقيض الحمد فهو ليس بنص في الترادف؛ لأن المراد من النقيض المقابل.

الثاني: أن الحمد مخصوص بالجميل الاختياري، والمدح يعمّه، وغيره يقال: مدحت اللؤلؤ على صفائها، ولا يقال حمدتُها فاختير ههنا الحمد على المدح؛ ليشعر بالاختيار، وعلى الشكر ليتناول الفضائل، والفواضل.

ورد الأول: بأن ما ذكرناه من الدليلين أوجب حمل الإخوّة ههنا على الترادف، والثاني: بأن المصنف صرّح في تفسير قوله تعالى: {وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ} [الحجرات: ٧] بأن المدح لا يكون بفعل الغير، وتأوّل التمدح بالجمال، وحسن الوجه، فالمدح عنده أيضاً مخصوص بالاختياري[1].انتهى[2]

ثانياً: في قراءة {الحمدُ لله}:

قال الشرواني[3]: قوله: **(وقرئ الحمدِ لله)** بالكسر أي بكسر الدال **(بإتباع الدال اللام)** أي بجعل الدال تابعا للام الجر في لله في الكسر وقرئ أيضاً **(بالعكس)** أي بضم لام الجر في لله بإتباع اللام الدال بجعلها مضمومة مثل الدال، والأول: لغة بني تميم، وبعض غطفان[4] قرأ[5] بها الحسن البصري[6] .

([1]) نقل الشريف الجرجاني ذلك القول: في حاشيته على الكشاف:46

(2) حاشية الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(41/ب، 42/أ)

(3) حاشية الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(41/ب، 42/أ)

([4]) ينظر: إعراب القرآن: النَّحَّاس: 18/1، الدر المصون: السمين:41/1(عزاه إلى لغة تميم)، اللباب: ابن عادل الحنبلي:172/1

([5]) وعزاها ابن جني وأبو حيان إلى(الحسن وزيد بن علي): ينظر: إعراب القرآن:النَّحَّاس:17/1،18 المحتسب: ابن جني:37/1، الإبانة: مكي بن أبي طالب:120، البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي:33/1

([6]) أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري كان من سادات التابعين وكبرائهم، وعلمائهم بالقرآن والفقه والأدب، وكان من عباد أهل البصرة، وزهادهم. قال أنس بن مالك: سلوا مولانا الحسن فإنه سمع وسمعنا فحفظ ونسينا قال الشافعي: لو أشاء أقول: إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته(ت:110ه). ينظر: مشاهير علماء الأمصار: ابن حبان البستي:143، طبقات الفقهاء:الشيرازي:87، وفيات الأعيان: ابن خلكان:70/2، غاية النهاية: ابن الجزري:235/1

والعكس: لغة بعض قيس[1] قرأ[2] بها إبراهيم بن أبي عبلة[3]، ورجح "صاحب الكشاف" هذه القراءة من حيث أن فيها جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التي هي: أقوى لدلالتها على المعنى[4]، ومما يقوي هذه القراءة، ويرجّحها أن فيه تفخيم لفظ الجلالة[5]، ورجح بعضهم: "قراءة الحسن"؛ لكونها في قبيلتين، ولكون الأكثر في اللغة جعل الثاني متبوعاً؛ ولأن في قراءة الحسن جعل الحركة اللازمة متبوعة، وغير اللازمة تابعة، وهو أولى من العكس، إذ غير اللازم يزول فيسهل حذفه للإتباع[6]، ولما تعارضت وجوه الترجيح من الطرفين[7] توقف "المصنف" ولم يرجح شيئا منهما، ولما كان ههنا مظنة أن يقال: إتباع أحد أحد الحرفين الآخر في حركته إنما يكون في كلمة واحدة مثل: منحدُرُ الجبل بضم الدال إتباعاً للراء، ومِغِيره بكسر الميم إتباعاً للغين، والحمد لله كلمتان، فكيف وقع الإتباع في كلمتين؟ أشار إلى وجه جوازه بقوله: **(تنزيلا لهما)** أي: للفظ "الحمد" ولفظ "لله"**(من حيث إنهما يستعملان)** في المحاورات **(معا)** بحيث

([1]) ينظر: إعراب القرآن:النَّحَّاس:18/1(عزاها لبعض بني ربيعة)، الدر المصون: السمين الحلبي:42/1، اللباب: ابن عادل الحنبلي:173/1

([2]) ينظر: إعراب القرآن: النَّحَّاس: 18/1، الإبانة: مكي بن أبي طالب:120، المحرر الوجيز:ابن عطية الأندلسي 66/1، زاد المسير: عبد الرحمن الجوزي:18/1

([3]) إبراهيم بن أبي عبلة: الإمام القدوة، شيخ فلسطين ثقة كبير تابعي، له حروف في القراءات واختيار خالف فيه العامة في صحة إسنادها إليه نظر، أخذ القراءة عن أم الدرداء وغيرها(ت:151ه). ينظر: تاريخ الإسلام: الذهبي:21/4، غاية النهاية: ابن الجزري:19/1

([4]) ينظر: الكشاف للزمخشري:53/1

([5]) استحسنوا تفخيم اللام وتغليظها من هذه الكلمة في حال كونها مرفوعة أو منصوب. ينظر: مفاتيح الغيب للرازي:101/1، حاشية صبغة الله على البيضاوي(مخطوط)(50/ب)

([6]) ينظر: معاني القرآن: الفراء:3/1، إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس:18/1، مفاتيح الأغاني: أبو العلاء الكرماني:94،95، حاشية ملا خسرو على البيضاوي(مخطوط)(22/أ)، حاشية اللارى على البيضاوي: (مخطوط):66، حاشية صبغة الله على البيضاوي(مخطوط)(50/ب)

([7]) قراءة الإتباع شاذة، قال أبو البقاء: إتباع الكسر ضعيف لأن فيه إتباع الإعراب البناء، وفي ذلك إبطال للإعراب، ويقرأ بضم الدال واللام على إتباع اللام الدال؛ وهو ضعيف أيضا، لأن لام الجر متصل بما بعده، منفصل عن الدال، ولا نظير له في حروف الجر المفردة؛ إلا أن من قرأ به فر من الخروج من الضم إلى الكسر، وأجراه مجرى المتصل؛ لأنه لا يكاد يستعمل الحمد منفردا عما بعده، و قال الجرجاني وابن التمجيد: والسلف مبرؤون عنها، فإن قراءتهم مأخوذة بخصوصياتها عن روايات وصلت إليهم. ينظر: التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء العكبري:5/1، الحاشية على الكشاف الجرجاني:52، ابن التمجيد على البيضاوي:180

لا ينفك أحدهما عن الآخر غالبا **(منزلة كلمة واحدة)** فعومل بهما ما عومل بكلمة واحدة، فحري فيهما الإتباع.

المطلب الثاني

تفسير قوله تعالى:{ رَبِّ الْعَالَمِينَ}

أولاً: اختيار البيضاوي بالجواهر والأعراض دون كلام الزمخشري من الأجسام والأعراض:

قال الشرواني[1]: ثم إنه نقل عن المصنف في الحاشية أن قولنا: من الجواهر، والأعراض أحسن من قول "صاحب الكشاف" من الأجسام، والأعراض؛ لأنه لا يتناول الجوهر الفرد[2]، ولا المركب[3] من جوهرين، أو ثلاثة؛ لأنها ليست عرضا وهو ظاهر، ولا جسما عند "صاحب الكشاف"؛ لأن الجسم عند المعتزلة هو: الطويل العريض العميق[4].انتهى قيل[5]: "وكذا لا يتناول المجردات[6] عند من يقول بثبوتها[7] "إلا أن الذي يستدل بإمكانها على وجود الصانع هي: الأجسام[8]

---

(1) حاشية الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(49/ب).

(2) الجوهر الفرد: متحيز لا يقبل القسمة. معجم مقاليد العلوم: السيوطي:72.

(3) الجوهر المركّب من جواهر فردة. ينظر: اصطلاحات الفنون والعلوم: الفاروقي التهانوي:746/1.

(4) ينظر: حاشية صبغة الله على البيضاوي(مخطوط)(53/ب).

(5) القائل اللارى: في حاشيته على البيضاوي(مخطوط):68.

(6) المجردات: كما تدعيه الفلاسفة من ارتسام صور الكائنات في العقل الفعال. وقيل: كون التعقل بحصول الصورة في العاقل فترتسم الصورة في القوة العاقلة وهو المعنى بالوجود وقيل: ما يدرك بالذهن دون الحواس. ينظر: شرح المقاصد: التفتازاني:78/1، المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة(باب الجيم):116/1، معجم اللغة العربية المعاصرة: د. أحمد مختار(مادة جرد):361/1.

(7) قال الذهبي: وقيل بل ذلك ممكن في الممكن، والواجب، وهذا قول بعض الفلاسفة: ما علمت قاله أحد من أهل الملل ومثبتوا ذلك يسمونها المجردات، والمفارقات. ينظر: المنتقى: الذهبي :105.

(8) الجسم عند المعتزلة هو: الطويل، العريض، العميق. وعند الأشاعرة الجسم هو المؤلف[المركب] ويعرفه أهل السنة وهو: الجسم هو الجسد والبدن. ينظر: أبكار الأفكار: الآمدي:3 /89،92، العواصم والقواصم: أبن الوزير:156/4، الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية: آمال العمرو:252.

والأعراض[1]؛ لأنهما محسوسة، ومعلومة الأحوال، وما سواها لو سلم وجوده فليس بمحسوس، ولا ظاهر فلا يتيسر الاستدلال به"[2].

ثالثاً: زيادة اختيار البيضاوي بقوله:((لإمكانها وافتقارها إلى مؤثر واجب لذاته)) على الزمخشري:

قال الشرواني[3]: أقول: قد عرفت [مما ذكرنا في تحقيق معنى التعريف: أنه][4] أن ما يعلم به الصانع، لا لا يصدق عليها، وقوله:**(فإنها)** تعليل لكون الجواهر، والأعراض ما يعلم به الصانع، واللام في قوله: **(لإمكانها وافتقارها إلى مؤثر واجب لذاته)** يتعلق بما بعده من خبران أعني: قوله: **(تدل على وجوده)** أي وجود الصانع، فحاصل الكلام أن كون الجواهر، والأعراض مما يعلم به الصانع؛ إنما هو: لدلالتها على وجود الصانع من حيث إنها أمور ممكنة يتساوى طرفا وجودها، وعدمها بالنظر إلى ذاتها ككفتي الميزان، وذلك التساوي يوجب الافتقار إلى مؤثر يرجح وجوده على عدمه؛ لامتناع ترجح أحد المتساويين على الآخر من غير مرجح، قال المصنف: في "الطوالع[5] "إن الإمكان محوج للممكن إلى السبب المؤثر؛ لأن الممكن لما استوى طرفا وجوده وعدمه امتنع وجوده لا لمرجح والعلم به بديهي."، وذلك المرجح يجب أن يكون واجباً لذاته، وإلا لكان ممكناً فيحتاج إلى مرجح آخر فإما أن يتسلسل[6]، أو

([1]) الكشاف: الزمخشري:1/10،11، وفي ذم الكلام وأهله: أبو إسماعيل الهروي:5/ 206،207 "عن نوح الجامع قال: قلت لأبي حنيفة: ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض، والأجسام فقال: مقالات الفلاسفة عليك بالأثر، وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة فإنها بدعة".

([2]) تعليل لاختيار صاحب الكشاف ينظر: حاشية صبغة الله على البيضاوي(مخطوط)(53/ب).

(3) حاشية الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(49/ب).

([4]) ما بين المعكوفتين ساقط من النسخة، وأثبتُها من النسخ: نور عثمانية(1) و نور عثمانية(2) بدون أنه.

([5]) ينظر: طوالع الأنوار من مطالع الأنظار: البيضاوي: :89.

([6])التسلسل: ترتيب أمور غير متناهية. ينظر: التعريفات:الجرجاني:57، التوقيف على مهمات التعاريف: المناوي:96،العين والأثر: عبد الباقي فُصَّة:51.

يدور[1] فالمجموع المشتمل على التسلسل، والدور ممكن أيضاً فيحتاج إلى مؤثر واجب.، وهذا الدليل كما ترى مبني على أن علة الافتقار إلى المؤثر هو: الإمكان، كما ذهب إليه الحكماء[2]، واختاره "المصنف"، وسائر المحققين، وإن كان مذهب المتكلمين[3]: أن علة الافتقار الحدوث؛ لأن ملاحظة الحدوث لا يدل إلا على ثبوت قديم، فجاز أن يكون ذلك القديم ممكنا، فلا يدل على ثبوت الواجب، وأيضاً لا حاجة في مسلك الإمكان إلى الاستعانة ببطلان الدور، والتسلسل كما أشرنا إليه، وهو أحد مسلكي إثبات الواجب على ما تقرر في موضعه.

فمن قدر في كلام المصنف مقدمة أخرى حيث قال[4]: "في توجيهه فإنها لكونها ممكنه مفتقرة إلى مؤثر واجب لذاته تدل على وجود الصانع، دفعاً للدور والتسلسل" فجعل الدليل موقوفاً على إبطال الدور والتسلسل، فقد ضيع ما قصده المصنف من أن دليل اثبات الواجب لا يتوقف على ذلك، وأن مجرد ملاحظة الإمكان يفيده، وإلى هذا ذهب المحققون.

رابعاً: جمع العالم: قال الشرواني[5]: قوله: **(وإنما جمعه)** أي: إنما جمع لفظ العالم، مع أن الإفراد كان أصلا وأحق **(ليشمل ما تحته من الأجناس المختلفة)** ظاهره أن المراد شموله للأجناس أنفسها لا شموله لأفرادها بناء على أن العالم لا يطلق على الأفراد[6] فيكون المعنى لولم يجمع.

([1]) والدَّور: توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ومنه قول الفقهاء: دارت المسألة، توقف كل شيئين على الآخر. ينظر: التعريفات: الجرجاني: 105، التوقيف على مهمات التعاريف: عبد الرؤوف المناوي:167، العين والأثر: عبد الباقي فُصَّة:51، الكليات: أبو البقاء الكفوي:447.

([2]) يقصد بالحكماء الفلاسفة. قال ابن تيمية: قول: الفلاسفة الدهرية القائلين بأن افتقار الممكن إلى الواجب لا يستلزم حدوثه بل افتقاره إليه في حال بقائه. وقال: وإنما أثبت ممكنا ليس بحادث طائفة من متأخري الفلاسفة كابن سينا والرازي فلزمهم إشكالات لا محيص عنها مع أنهم في كتبهم المنطقية= يوافقون أرسطو وسلفهم وهو الممكن .ثم ساق كلاما لتناقض ابن سيناء، وقال ابن القيم: فإن الفلاسفة قالوا: علة الحاجة الإمكان. ينظر: درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية:11/3، التفسير القيم: ابن قيم الجوزية:438.

([3]) أهل الكلام يقصد به المعتزلة. قال ابن تيمية: وكثير من أهل الكلام المتلقي عن جهم وأبي الهذيل يقولون إنه لا يفتقر إليه إلا في حال الإحداث لا في البقاء، والمتكلمون قالوا: علة الحاجة الحدوث. و أن الحدوث والإمكان متلازمان وهو قول جمهور العقلاء من أهل الملل والفلاسفة. ينظر: درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية:10/3،11، التفسير القيم: ابن قيم الجوزية: 438.

([4]) (خلخالي) لم أقف عليه فيما بين يدي من الصادر. ووجدت ذلك في حاشية عبدالرحيم على البيضاوي(مخطوط) (50/أ)

(5) حاشية الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(50/أ).

([6]) ينظر: الحاشية على الكشاف:الجرجاني:55 .

وقيل[1]: "رب العالم لتبادر منه بشهادة العرف هذا العالم المشاهد؛ فجُمِع ليشمل جميع ما تحت مفهوم العالم من الأجناس المختلفة."، وإلى هذا المعنى حمل بعض شرَّاح الكشاف قوله: ليشمل كل جنس[2]، ورد عليه قدس سره: "بأن المقام يقتضي ملاحظة شمول آحاد الأشياء المخلوقة كلها، وبأن المقابل للعالم المشاهد العالم الغائب، فإذا كان الإفراد موهما إن المقصود هو: الأول فقط ناسب أن يثنى ليتناولهما معاً فإن الكل مندرج فيهما قطعاً."[3]

وأجيب[4]: "بأن ربوبية الجنس مستلزمة لربوبية أفراده، وآحاده، إذ إيجاده في الآحاد المختلفة، وجريان التشخصات، والعوارض عليها داخل في ربوبيته، وأن التثنية لا إشعار لها بالكثرة فالأولى الجمع لكونه مشعراً بها."

أقول: مقتضى المقام أن يؤتى بعبارة تدل على ربوبيته لجميع الموجودات، ولزوم ربوبيتها في نفس الأمر لربوبيته الجنس، لا يستلزم دلالتها عليها؛ لجواز أن يكون اللزوم غير بيّن، وأما أن (التثنية) لا إشعار فيها بالكثرة فنقول: بعد اندراج الكل في المتقابلين أي: حاجة إلى الإشعار بالكثرة.، وههنا احتمال آخر اختاره قدس سره[5]: وإن كان خلاف ظاهر عبارة الشيخين وهو: أن يحمل الكلام على إرادة شمول شمول أفرادها بأن يقال: المراد "إنه لو أفرد معرفا باللام، وقيل: رب العالم لربّما توهم أن القصد إلى استغراق أفراد جنس واحد، أو إلى الحقيقة أي: القدر المشترك بين الأجناس، فلما جُمع وأُشير بصيغة الجمع إلى تعدد الأجناس، واستغراق أفرادها بالتعريف؛ زال التوهم بلا شبهة، وفهم المقصود بلا مرية." ولما كان يرد على هذا الحمل إن "العالم لا يطلق على واحد من الجنس المسمى به كزيد مثلا فإذا عرف امتنع استغراقه لأفراد جنس واحد فإن اللفظ المفرد لا يستغرق إلا أفرادا يطلق على كل واحد منها"[6]

([1])القائل: الجرجاني، والتفتازاني، وصبغة الله. ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف(مخطوط)(13/ب)، الحاشية على الكشاف: الجرجاني:55، حاشية صبغة الله على البيضاوي(مخطوط)(54/ب).

([2]) الكشاف: الزمخشري :9/1.

([3]) الحاشية على الكشاف: الجرجاني:55.

([4]) أُجيب اللارى: في حاشيته على البيضاوي(مخطوط):68.

([5]) الحاشية على الكشاف: الجرجاني:54 .

([6]) الحاشية على الكشاف: الجرجاني:54.

أجاب عنه قدس سره: بأن العالم لما كان مطلقا على الجنس بأسره نزل منزلة الجمع، ومن ثمة قيل: هو جمع لا واحد له من لفظه، فكما أن الجمع، إذ عُرّف استغرق آحاد مفرده، وإن لم يكن صادقاً عليها، كذلك العالَم إذا عُرّف يشمل أفراد الجنس المسمى به، وإن لم يكن مطلقاً عليها كأنها آحاد مفردة المقدّر، فالعالَمون بمنزلة جمع الجمع، فكما أن لفظة الأقاويل يتناول كل واحد من آحاد الأقوال، كذلك العالَمُون يتناول كل واحد من آحاد الأجناس[1].انتهى، ولما كان هذا خلاف ظاهر عبارة الكشاف قال: لدفعه فقوله: "ليشمل كل جنس"[2] أي: أفراده[3]. فعلى هذا قول المصنف: **(ليشمل ما تحته من الأجناس)** معناه: ليشمل أفراد ما تحته.

المطلب الثالث: تفسير قوله تعالى: {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ}

أولاً: ذكر البيضاوي القراءات، وما يقويها، والزمخشري رجح قراءة ملك متجاهلاً القراءة الأخرى.

قال الشرواني[4]: قوله:{مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} [الفاتحة: ٤] على وزن فاعل **(قراءة[5] عاصم[6]، والكسائي[7]، والكسائي[7]،**

([1]) الحاشية على الكشاف: الجرجاني:54،55.

([2]) الكشاف: الزمخشري:11/1.

([3])المصدر السابق:55 .

(4) حاشية الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(52/أ).

([5]) قرأ من السبعة: عاصم والكسائيّ، ومن العشرة يعقوب وخلف العاشر {مَالك يَوْم الدّين} بِألف. ينظر: السبعة في القراءات: ابن مجاهد:104، الحجة للقراء السبعة: الفارسيّ:7/1، المبسوط: ابن مِهْران:86، حجة القراءات: ابن زنجلة:77، التيسير: أبو عمرو الداني:18، النشر: ابن الجزري:271/1.

([6]) أبو بكر عاصم بن أبي النجود بهدلة، كان أحد القراء السبعة والمشار إليه في القراءات، أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلمي وزر بن حبيش، وغيرهم، وأخذ عنه أبو بكر ابن عياش وأبو عمر البزار وغيرهم. انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي، جمع بين الفصاحة، والإتقان، والتحرير، والتجويد، وكان أحسن الناس صوتًا بالقرآن. قيل:(ت:127هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ابن خلكان:9/3، معرفة القراءالكبار:الذهبي:51، غاية النهاية: ابن الجزري:347/1.

([7]) عَليّ بن حَمْزَة الْكسَائي المقرىء كنيته أَبُو الْحسن أحد الأئمة في القراءة والنحو واللغة، وأحد السبعة القراء المشهورين، وهو من أهل الكوفة= =استوطن بغداد وروى الحديث وصنف الكتب، ومات بالريّ صحبة الرشيد يروي عَن الْأَعْمَش وَعَاصِم بن أبي النجُود

ويعقوب[1] **ويعضده)** أي: يقوي ما ذكر من قراءة عاصم **قوله تعالى: { يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ}**[الانفطار: ١٩] ووجه كونه عاضداً: أن تملك في هذه الآية من المِلك بالكسر لا من المُلك بالضم بقرينة قوله: شيئاً، إذ لا معنى لأن يقال: يوم لا يكون نفس ملكاً لنفس شيئاً بخلاف ما إذا قيل: لا يكون نفس مالكاً لنفس شيئاً؛ أي: نفعاً وضراً فقوله: {وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ} وإن تمت التقوية بدونه للإشارة إلى أن المفعول في :{مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} محذوف، وإن التقدير: مالك الأمور يوم الدين على ما سيجيئ على أن اللام في لله ظاهرة في الملك، ففيه أيضاً تقوية[2]، **(وقرأ الباقون)**: من القراء[3] **(مَلِكِ)** على [وزن][4] فَعِل صفة مشبهة. قال صاحب الكشاف: ومَلِكِ هو: الاختيار[5].ولما كان حمل الاختيار

روى عَنهُ أَبُو عبيد وَأهل الْعرَاق مستقيم الحديث(ت:189). ينظر: الثقات: ابن حبان:457/8، إرشاد الأريب: شهاب الدين الحموي:1737/4، معرفة القراء الكبار: الذهبي :72.

(1) يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي، أحد القرّاء العشرة وإمام أهل البصرة المقرئ، إمام عصره في القراءات والعربية والدين والورع وكان أقرأ القراء،(ت:205ه). ينظر: طبقات النحويين:الإشبيلي:54، البلغة: الفيروزآبادى:318، غاية النهاية: ابن الجزري:386/2.

(2) قال الفارسي: وممّا يشهد لمن قرأ: (مالِكِ) من التنزيل قوله تعالى: (وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ) [الانفطار/ 19] لأن قولك: الأمر له، وهو مالك الأمر بمعنى. ألا ترى أن لام الجر معناها: الملك، والاستحقاق، وكذلك قوله عزّ وجلّ: { يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً} [الانفطار/ 19] يقوّي ذلك، والتقدير: {مَالك يَوْم الدّين} من الأحكام ما لا تملكه نفس لنفس. وقال صبغة الله: الأكابر أيدوا هذه القراءة بوجوه: أحدها: أن فيه حرف زائد فقراءته أكثر ثواباً" بكل حرف بعشر حسنات". وثانيها: أن الانقياد المملوك بالنسبة للمالك أشد، وأتم من الانقياد في الرعية بالنسبة إلى الملك حيث لا يستقل المملوك بأمر دون أذن مولاه حتى إذا نوى مولاه السفر فهو مسافر، وإذا نوى الإقامة فهو مقيم أيضاً. وثالثها: أن المالك إذا كان عبده مريضاً عالجه، وإذا كان ضعيفاً أعانه، وإذا وقع في بلاء خلصه فيكون أوفق بحال المذنبين، والغافلين. ورابعها: أن الملك له دهشة وسياسية، والمالك له رأفة، ورحمة، والاحتياج في ذلك اليوم إلى الرأفة والرحمة. ينظر: الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسيّ:19/1، حاشية صبغة الله على البيضاوي(مخطوط)(57/أ).

(3) قرأ الباقون من السبعة القراء: ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وحمزة بن حبيب ومن العشرة: أبو جعفر) (مَلِكِ) بغير ألف. ينظر: السبعة في القراءات: ابن مجاهد: 104، الحجة للقراء السبعة: الفارسيّ:7/1، المبسوط: ابن مِهْران:86، التيسير: الداني:18، النشر: ابن الجزري:271/1.

(4) ما بين المعكوفتين ساقطة من الأصل، وأثبتها من نسخة(مراد ملا).

(5) ينظر: الكشاف: الزمخشري54/1.

على ما قرأه الباقون غير صحيح[1].، عدل عنه المصنف: إلى قوله: **(وهو المختار)** قد يقال: ولو قال: بدل قوله: وهو المختار[2]؛ وهو الأبلغ؛ لكان أقرب إلى التقوى، إذ الأدب مع كتاب الله تعالى أن لا يرجح القراءات بعضها على بعض. قال أبو جعفر النحاس:[3] بعد أن حكى اختلاف المفسرين في ترجيح قراءة {فَكُّ رَقَبَةٍ}[البلد:١٣] مصدراً، وفعلاً أن الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة فهما: قراءتان حسنتان، لا يجوز تقديم أحداهما على الأخرى[4].، وقال الشيخ أبو شامه[5]: "قد أكثر المصنفون في التفاسير من الترجيح بين قراءتي مالك، وملك حتى بالغ بعضهم إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وهذا ليس بمحمود بعد ثبوت القراءتين واتصاف الرب تعالى بمعناهما."[6]

ثالثا: وجوه الاختيار عند البيضاوي لقراءة ملك بوجوه ثلاثة، غير اختيار الزمخشري:

([1]) قال الدواني، والكازروني: إنما قال صاحب الكشاف:(هو الاختيار) ذلك بناء على اعتقاده الفاسد من أنهم أخذوا ذلك بحسب آرائهم، وطبائعهم في العربية، وتبعه غيره ...وإن كان كل من القرائتين منقولاً عن النبي صلى الله عليه وسلم بالطريق المتواتر. ينظر: حاشية الكازروني على البيضاوي:1ــ27، 28، حاشية جلال الدواني على البيضاوي (مخطوط)(46/أ، ب).

([2]) عبارة غير حسنة؛ لأن كلتا القراءتين متواترة، فلا يحسن أن يقال في إحداهما: إنها المختارة؛ لما يشعر به من أن الأخرى بخلاف ذلك. ينظر: نواهد الأبكار: السيوطي:187/1.

([3]) أبو جعفر النحاس: أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، كان من أهل العلم بالفقه، والقرآن مفسر، أديب، قال الزّبيديّ: كان واسع العلم، غزير الرواية، كثير التأليف، ولم يكن له مشاهدة، وإذا خلا بقلمه جوّد وأحسن، وله كتب في القرآن مفيدة، ومن مصنفاته :تفسير القرآن، و إعراب القرآن، ومعاني القرآن(ت:338ه). ينظر: إنباه الرواة: القفطي:137/1، حسن المحاضرة: السيوطي: 531/1، الأعلام: الزركلي:208/1.

([4]) ينظر: إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس:143/5،144.

([5]) أبو شامة: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان، أبو شامة الشافعي، الشيخ، الإمام، العلامة، الحجة، والحافظ ذو الفنون، الفنون، الفقيه المقرئ النحوي المؤرخ، صاحب التصانيف، وسمي بأبي شامة لشامة كبيرة كانت فوق حاجبه الأيسر، ختم القرآن، وله دون عشر سنين، وأتقن فن القراءة على السخاوي، وله ست عشرة سنة، وسمع الكثير حتى عد في الحفاظ ثقة في النقل(ت:665هـ). ينظر: تاريخ الإسلام: الذهبي:114/15، غاية النهاية: ابن الجزري:366/1، بغية الوعاة: السيوطي:78/2، موسوعة مواقف السلف:المغراوي:394/7.

([6]) إبراز المعاني من حرز الأماني: أبو شامة:70 .

قال الشرواني[1]: ثم أن المصنف: علّل كونه مختاراً بوجوه ثلاثة: الأول: أنه قراءة الثقات[2]، وإليه أشار بقوله:

(لأنه قراءة أهل الحرمين) "وهم أولى الناس بأن يقرؤوا القرآن غضّاً طرياً كما أُنزل، وقراؤهم الأعلون رواية، وفصاحة، وقد وافقهم قراء البصرة[3] والشام[4]، وحمزة[5] من الكوفة[6]"[7].

والثاني: التأييد القرآني، وإليه أشار بقوله: **(ولقوله تعالى:{ لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ}**[غافر: ١٦] فإن المراد باليوم: يوم القيامة فقد وصف ذاته بأنه الملك يوم القيامة، والقرآن يتعاضد بعضه ببعض ويتناسب معانيه في الموارد[8].

---

(1) حاشية الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(52/ب)(53/أ).

(2) لقد زل المؤلف كما زل صاحب الكشاف بقوله: "قراءة الثقات" يفهم بمفهوم المخالفة، كون بقية القراء عاصم، والكسائي، ويعقوب، وخلف العاشر أقل ثقة عن بقية القراء، وقد أجمعت الأمة على أن قراءة السبعة قرآن يتعبد به المسلم.

(3) أبو عمر البصري، والبصرة: تم بناءها17ه ثاني أكبر مدن العراق، وهي ميناء العراق الرئيسي على الطرف الشمالي من شط العرب، ملتقى دجلة والفرات ،والمؤدي إلى ميناه الخليج العربي، وهي من أهم المراكز الزراعية، والتجارية، والصناعية. ينظر: موسعة المدن العربية والإسلامية: د/يحيى شامي:70، موسوعة 1000مدينة إسلامية: عبد الحكيم العفيفي:113

(4) ابن عامر الشامي، وأمّا الشأم فإنّ غربيّها بحر الروم وشرقيّها البادية من أيله إلى الفرات ثمّ من الفرات إلى حدّ الروم وشماليّها بلاد الروم وجنوبيّها مصر وتيه بنى إسرائيل وآخر حدودها ممّا يلى مصر رفح وممّا يلى الروم الثغور تسمى قديما بثغور الجزيرة. ينظر: صورة الأرض: الموصلي:165/1

(5) حمزة بن حبيب الزيات مولى تيم كنيته أبو عمارة، وأدرك الصحابة بالسن، فيحتمل أنه رأى بعضهم، وكان حجة، ثقة، ثبتاً، بصيراً بالفرائض، خبيرا بالعربية، حافظاً للحديث، عابداً زاهداً خاشعاً قانتاً ، أحد القراء السبعة، وإليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش(ت:156). ينظر: مشاهير علماء الأمصار: ابن حبان:266، معجم الأدباء:الحموي:1219/3، وفيات الأعيان: ابن خلكان:216/2، معرفة القراء الكبار:الذهبي:66

(6) الكوفة: هي مركز قضاء الكوفة في محافظة النجف، على شاطئ نهر الفرات، بأرض بابل، وهي أول عاصمة إسلامية خارج المدينة المنورة، وثاني مدينة بناها المسلمون بعد البصرة، أنشأها سعد بن أبي وقاص سنة:17ه. ينظر: موسعة المدن العربية والإسلامية: د/يحيى شامي:81، موسوعة 1000مدينة إسلامية: عبد الحكيم العفيفي:407، 408.

(7) ينظر: الحاشية على الكشاف:الجرجاني:56، حاشية ملا خسرو على البيضاوي(مخطوط)(23/ب)، حاشية شيخ زاده على البيضاوي:71، حاشية مير صدر الدين على البيضاوي(مخطوط)(14/أ)، حاشية اللارى على البيضاوي(مخطوط):71.

(8) ينظر: الحاشية على الكشاف:الجرجاني:56، حاشية ملا خسرو على البيضاوي(مخطوط)(23/ب)، حاشية شيخ زاده على البيضاوي:71، حاشية اللارى على البيضاوي(مخطوط):71

والثالث: ما أشار إليه بقوله: **(ولما فيه من التعظيم)** بيّنه قدس سره: بأن ما تحت حياطة الملك من حيث إنه ملك أكثر مما تحت حياطة المالك من حيث إنه مالك، فإن الشخص يوصف بالمالكية نظراً إلى أقل قليل، ولا يوصف بالملكية إلا نظراً إلى أكثر كثير، وأيضاً الملك أقدر على ما يريد في متصرفاته، وأكثر تصرفا فيها، وسياسة لها، وأقوى تمكناً منها، واستيلاء عليها من المالك في مملوكاته ثم قال: ولا يقدح في الأول: أنه يقال: مالك الدواب، والأنعام، ولا يقال: ملِكها، فإن ذلك ليس من حيث إن حياطته قاصرة عنها، بل من حيث إن الملك يضاف عرفا إلى ما ينفذ فيه التصرف بالأمر، والنهي، ولا في الثاني: أن المالك يتصرف في مملوكه بالبيع، وأمثاله وليس ذلك للملك في رعاياه؛ لأن الكلام في الموضوع اللغوي دون العرف الشرعي فللملك أن يتصرف فيهم بما شاء، وأما كون التصرف حقاً، أو ليس بحق فمما لا يعتبر في الملك، ولا في المالك لغة بل شرعاً[1] انتهى. واعترض عليه "السيد الصدر[2]": بأنه إن أراد بقوله: الملك يضاف عرفاً إلى ما ينفذ فيه التصرف بالأمر، والنهي حصر إضافته إلى القائل للأمر، والنهي فهو غير مسلَّم، إذ كثيراً يضاف إلى المدينة، وهي غير قابلة لهما، وإن لم يرد الحصر لا يكون ذلك مانعا عن صحة الإضافة إلى الدواب والأنعام وقد جعله مانعا عنه (هف)[3] ثم قال: فإن قلت إضافة إضافة الملك إلى المدينة بتقدير المضاف، فالتقدير ملك سكان المدينة مثلا قلت: فليجز إضافته إلى الدواب، والأنعام بتقدير مضاف ويكون التقدير ملك ملاك الدواب، والأنعام مثلا وليس كذلك[4]. انتهى. قوله: **(وليس كذلك)** يعني: ليس يجوز إضافته إلى الدواب، والأنعام، ولو بتقدير مضاف.، فأقول: وما يُدريك لعله يجوز إضافته بتقدير المضاف! فإن المقدر كالملفوظ، فإن مدار صحة إضافته كون: المضاف إليه حقيقة مما يقبل التصرف المذكور، ولا شك أن قولنا: ملك أصحاب الدواب صحيح، وبعد تقدير المضاف، لا فرق بين ملك الدواب، وبين ملك أصحاب الدواب فتأمل، وأورد صاحب الكشاف: للتأييد وجهاً آخر حيث قال: ولقوله: {مَلِكِ النَّاسِ} [الناس:2][5] قيل[1]: وجه التأييد فيه، إنه كما عقب تعالى

([1]) ينظر: الحاشية على الكشاف:الجرجاني:57.

([2]) المحقق: مير صدر الدين محمد الشيرازي(ت:898) من مصنفاته في إثبات الواجب، في العلم، وماهيته،(الشرح الجديد للتجريد)، و (شرح المطالع في مقابلة الطبقات الجلالية)، كشف الظنون: حاجي خليفة:1/840 ،878، 2/1104،

([3]) (هف) هكذا رسمت في النسخ الخطية، وفي المصدر المشار إليه.

([4]) المعترض مير صدر الدين: في حاشيته على البيضاوي(مخطوط((14/أ).

([5]) (ملك الناس) ولأن المَلِك يعم، والمُلك يخص. ينظر: الكشاف للزمخشري:1/54.

وصفه بالربوبية، بالملكية في خاتمة القرآن، ناسب أن يعقبه كذلك في الفاتحة.، وتركه المصنف؛ لأنه تعالى ملك الناس في الدارين، فالآية: لا تطابق موضع التأييد في اختصاصه تعالى بالملك يوم القيمة، واعلم أنه قد ذهب قوم: إلى أن معنى مالك، وملك واحد كفاره، وفره، وفاكه، وفكه[2].، وذهب الجمهور: إلى أن بينهما اختلافاً[3] في المعنى، وإن معنى الملك أشمل، وأتم، واختاره المصنف حيث قال: **(والمالك هو المتصرف في الأعيان المملوكة كيف شاء)** بنحو: بيع، وهبة، وغير ذلك مشتق **(من المِلْك)** بكسر الميم، وسكون اللام بمعنى التملك **(والمَلِك)** بفتح الميم، وكسر اللام **(هو المتصرف بالأمر والنهي)** أي: القادر على كل أمر، ونهي **(في المأمورين)** فلا يصدق على الرؤساء بالنسبة إلى أتباعهم، وهذا مشتق! **(من المُلْك)** بضم الميم، وسكون اللام بمعنى السلطنة، والإمارة، ثم إن هذا الفرق قد جعله في الكشاف: وجهاً آخر للاختيار[4]، ولم يلتفت إليه المصنف.، قيل[5]: "وجه عدم الالتفات أن الحق أن النسبة هي: العموم من وجه، فإن المُلك هو: التسلط على من شأنه الطاعة باستحقاق، أو بدونه، والمِلك هو التسلط باستحقاق على من شأنه الطاعة وغيره" فإن قوله: **(المملوكة)** يستلزم الاستحقاق.

([1]) وذكر الجرجاني وابن التمجيد: الوجه مبني على رعاية التناسب بين الفاتحة، والخاتمة مع ما فيه من التدرج من الوصف بالربوبية إلى الوصف الملكية ناسب أن تكون فاتحته كذلك. ينظر: الحاشية على الكشاف: الشريف الجرجاني:56،57، حاشية ابن التمجيد على البيضاوي:198.

([2]) ينظر: الكشف والبيان: الثعلبي:114/1، بصائر ذوي التمييز: الفيروزآبادى:522/4.

([3]) قيل: مالك أمدح، لأنه أوسع وأجمع، وفيه زيادة حرف يتضمّن عشر حسنات؛ والمالكيّة سبب لإطلاق التّصرف دون المَلَكيّة. وأيضاً المِلك مِلك الرَّعيَّة، والمالك مالك العبد وهو أدْونُ حالا من الرَّعيّة، فيكون القهر والاستيلاءُ فى المالكيّة أكثر، ولأنَّ الرعيّة يمكنهم إخراج أنفسهم عن كونهم رعيّة، والمملوك لا يمكنه إخراج نفسه عن كونه مملوكاً، وأيضاً المملوك يجب عليه خدمة المالك، بخلاف الرّعية مع المِلك. فلهذه الوجوه كان مالك أكمل من مِلك، وممّن قال به الأخفش وأبو عُبيدة، وقيل: مَلِك أمدح؛ لأن كلَّ أحد من أهل البلد مالك، والمَلِك لا يكون إلاَّ واحدًا من أعظم النَّاس وأعلاهم، ولإجماعهم على تعيّن لفظه في المعوِّذة، ولولا أنه أعلى لم يتعيّن، ولأن سياسة الملوك أقوى من سياسة المالكين؛ لأنه لو اجتمع عالَم من المُلاَّك لا يقاومون مِلِكًا واحدًا. قالوا: ولأنه أقصر، والظَّاهر أن القارئ يدرك من الزمان ما يدرك فيه الكلمة بتمامها، بخلاف مالك، فإنَّها أطول، فيحتمل ألاَّ يجد من الزَّمان ما يتمّها فيه، فهو أولى وأعلى، وروى ذلك عن عمر، واختاره أبو عبيدة. ينظر: بصائر ذوي التمييز: الفيروزآبادى:522،523/4.

([4]) المُلك يعم والمِلك يخص. ينظر: الكشاف للزمخشري:54/1 .

([5]) وفي نواهد الأبكار: فالمضموم التسلط على من يتأتى منه الطاعة، ويكون باستحقاق، وغيره، والمكسور التسلط على من يتأتى منه الطاعة، وغيره، ولا يكون إلا باستحقاق. ينظر: نواهد الأبكار:السيوطي:188/1.

رابعاً: عند بيان القراءة ل(ملك بلفظ الفعل):

قال الشرواني[1]: نقلا لكلام البيضاوي: وقرئ **(ملك بلفظ الفعل)** الماضي من باب: نصر، أو ضرب...وهذه القراءة جامعة لمعنى القراءتين؛ لأنه من الملك إما بالكسر، أو الضم" ، ونسب صاحب الكشاف: هذه القراءة إلى الإمام أبي حنيفة[2] رضي الله عنه[3].، وسكت عنه المصنف؛ لأن ابن عطية[4] نقل أنها قراءة[5] علي بن أبي طالب[6]، والحسن بن أبي الحسن[7]، ويحيى بن يعمر[8].

---

(1) حاشية الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(53/ب).

(2) أبو حنيفة النعمان بن ثابت إمام الحنفية، الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة. سيد الفقهاء في عصره، ورأس العلماء في مصره، له البيان في علم الشرع والدين، والحظ الوافر من الورع المتين، والإشارات الدقيقة في حقيقة اليقين، قال الشافعي: لو كلمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً لقام بحجته. ينظر: طبقات الفقهاء: أبو اسحاق الشيرازي:86، منازل الأئمة الأربعة: أبو زكريا الأزدي:161، الأعلام:الزركلي:36/8.

(3) الكشاف: الزمخشري:12/1.

(4) ابن عطية: هو عبد الحق بن غالب بن عبد الملك بن غالب، الإمام الكبير قدوة المفسرين أبو محمد الغرناطي، وكان فقيها عارفا بالأحكام، والحديث، والتفسير بارع الأدب، بصيرا بلسان العرب، واسع المعرفة، وله يد في الإنشاء، والنظم، وله "المحرر الوجيز" تداوله فحول العلماء(ت:542). ينظر: تاريخ الإسلام: الذهبي:787/11، طبقات المفسرين: السيوطي:60،61، الأعلام: الزركلي:282/3، طبقات المفسرين: أحمد الأدنه:175،176.

(5) ينظر: المحرر الوجيز: ابن عطية الأندلسي:68/1، وذكر الثعلبي: في الكشف والبيان:114/1(ملك يوم الدين) على الفعل، وهي قراءة الحسن، ويحيى بن يعمر، وأبي حمزة، وأبي حنيفة.

(6) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم كان أول من آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم، وصلى معه، وصدقه بما جاء به من الله، وهو ابن عشر سنين، وكان في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الإسلام. شهد بدرا وهو ابن عشرين سنة، ومناقبه أشهر من أن تذكر، وفضائله أكثر من أن تحصر، رابع الخلفاء الراشدين تولى الخلافة ست سنوات رضي الله عنه قتله عدو الله ابن ملجم المرادي غيلة سَحراً في مسجد الكوفة سنة 40هـ. ينظر: أخبار المكيين: ابن أبي خيثمة:170، معرفة الصحابة: أبو نعيم الأصبهاني:1/4/82،1968، الاستيعاب: ابن عبد البر:1089/4.

(7) الحسن بن أبي الحسن البصري أبو سعيد الفقيه القارىء العابد المشهور سيد أهل زمانه علما وعملاً قرأ القرآن على حطان القرشي القرشي عن أبي موسى، قال الشافعي: -رحمه الله- لو أشاء أقول إن القرآن نزل بلغة الحسن لقلت لفصاحته(ت:110هـ). ينظر: إرشاد الأريب: شهاب الدين الحموي:1023/3، معرفة القراء الكبار:الذهبي:36، غاية النهاية: ابن الجزري:235/1.

(8) يحيى بن يعمر أبو سليمان البصري، تابعي جليل، وكان عالماً بالقراءة، والحديث، والفقه، مقرئ، أخذ القراءة عرضاً عن أبي الأسود الدؤلي، وسمع ابن عباس، وابن عمر، وعائشة وأبي هريرة وغيرهم-رضي الله عنهم، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء وعبد

المطلب الرابع: استحقاقه تعالى للحمد:

قال البيضاوي: (وإجراء هذه الأوصاف على الله تعالى من كونه موجداً للعالمين رباً لهم منعماً عليهم بالنعم كلها ظاهرها وباطنها عاجلها وآجلها مالكاً لأمورهم يوم الثواب والعقاب، للدلالة على أنه الحقيق بالحمد لا أحد أحق به منه بل لا يستحقه على الحقيقة سواه)

أولاً: قول البيضاوي ظاهرها وباطنها عاجلها وآجلها، على قول الزمخشري: الظاهرة والباطنة والجلائل والدقائق.

قال الشرواني[1]: كونه منعما بالنعم كلها هو: الرحمن الرحيم، والدليل على عموم النعمة بالتفصيل الذي ذكره بقوله: **(ظاهرها وباطنها عاجلها وآجلها)** هو: ذكرهما في مقام المدح، وعبارة الكشاف: بالنعم كلها الظاهرة، والباطنة، والجليلة، والدقيقة[2].، والمصنف: غيّر الجليلة، والدقيقة بالعاجلة، [والآجلة][3]؛ لأنه بنى كلامه على ما هو الأقوى عنده من الوجوه التي ذكرها؛ لبيان نكتة تقديم الرحمن، مع أنه أبلغ، والقياس يقتضي الترقي، وذلك الوجه: هو تقديم رحمة الدنيا، ولا شك أنها عاجلة، ورحمة الآخرة آجله،

الله بن أبي إسحاق الحضرمي وغيرهم، وهو أول من نقط المصحف، وكان فصيحا مفوها عالما ، توفي قبل 90هـ. ينظر: معجم الأدباء: شهاب الدين:2836/6، معرفة القراء الكبار: الذهبي37:، غاية النهاية: ابن الجزري:381/2.

(1) حاشية الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(56/ب)

(2) (الجلائل والدقائق) في الكشاف: الزمخشري:55/1

(3) ما بين المعكوفتين ساقطة من الأصل، وأثبتها من النسخة مراد ملا.

وقد مر تفصيله[1]، وأما صاحب الكشاف: فقد بنى كلامه على ما اقتصر عليه من تلك الوجوه: وهو أن الرحمن يتناول جلائل النعم، والرحيم يتناول دقائقها[2] فدقق النظر!.

ثانياً: اختيار البيضاوي(للدلالة على أنه الحقيق بالحمد لا أحد أحق به منه بل لا يستحقه على الحقيقة سواه)

قال الشرواني[3]: وقوله:(**للدلالة على أنه الحقيق بالحمد**) خبر لقوله: (**وإجراء هذه الأوصاف**) (الخ) على ما نبهنا عليه، قال في الكشاف: وهذه الأوصاف التي أجريت على الله سبحانه وتعالى، من كونه رباً مالكاً للعالمين، ومن كونه منعما بالنعم كلها، ومن كونه مالكاً للأمر كله، بعد الدلالة على اختصاص الحمد به، وأنه به حقيق في قوله الحمد لله: دليل على أن من كانت هذه صفاته لم يكن أحد أحق منه بالحمد، والثناء عليه بما هو أهله[4].انتهى

قوله: "بعد الدلالة ظرف لقوله: أجريت، وقوله: في قوله الحمد لله: ظرف؛ للدلالة على اختصاص الحمد به، ولا يخفى أنه أشار أولاً: إلى انحصار الحمد فيه، واستحقاقه إياه؛ بكون قوله: الحمد لله دال عليه دلالة وضعية[5]، ثم نبه على أن ذلك الاختصاص، وانحصار الاستحقاق فيه تعالى، ادعائي إيماء إلى مذهبه، من كون غيره أيضاً حقيقا له في الجملة بناء على فعله الاختياري الحسن، وجعل الأوصاف المجراه عليه تعالى، دليلا على ذلك الحصر الادعائي حيث قال: وهذه الأوصاف... دليل على [أن][6] من كانت هذه صفاته، لم يكن أحد أحق منه بالحمد[7] فإن معناه: أنه أحق من كل أحد، فإن قولك: ليس

---

(1) وفي أنوار التنزيل:البيضاوي:27/1 "والرحمن أبلغ من الرحيم، لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطعَ وكَبَّار وكبَار، وذلك إنما يؤخذ تارة باعتبار الكمية، وأخرى باعتبار الكيفية، فعلى الأول قيل: يا رحمن الدنيا لأنه يعم المؤمن والكافر، ورحيم الآخرة أنه يخص المؤمن، وعلى الثاني قيل: يا رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا، لأن النعم الأخروية كلها جسام، وأما النعم الدنيوية فجليلة و حقيرة، وإنما قدم والقياس يقتضي الترقي من الأدنى إلى الأعلى لتقدم رحمة الدنيا."

(2) ينظر: الكشاف: الزمخشري:51/1

(3) حاشية الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(56/ب، 57/أ)

(4) ينظر: الكشاف: الزمخشري:55/1

(5) الدلالة الوضعية: هي دلالة المطابقة. ينظر: المحصول:الرازي:219/1، شرح الكوكب المنير: ابن النجار: 126/1

(6) (أن) ساقطة من الأصل، وأثبتها من نسخة مراد ملا

(7) ينظر: الكشاف: الزمخشري:55/1

أحد أفضل من زيد، وإن دل لغة: على نفي الزائد في [الفضل][1]، إلا أن المفهوم منه عرفا: نفي المساوى، فإذا كان معناه: ما ذكر كان ذلك الحصر ادعائيا، ودل على أن غيره حقيق في الجملة" هذا تفصيل ما أجمله قدس سره: ههنا في توجيه كلام الكشاف[2].، والمصنف: غير كلامه فأشار أولا: إلى أن قوله: الحمد لله، لا يدل إلا على ثبوت المحامد له تعالى، واستحقاقه له، لا على انحصار الحمد فيه، حيث نسب الدلالة عليه إلى إجراء الأوصاف لا إلى قوله: الحمد لله، كما فعله في الكشاف.

ثم نبه في قوله: **(إنه الحقيق بالحمد)** بتقديم المسند إليه، وتعريف الخبر، على أن ذلك الانحصار: حقيقي لا ادعائي إيماء إلى مذهبه؛ من أنه تعالى: هو المستحق لجميع المحامد لا غيره، ولما لم يكن هذا نصا في الحصر الحقيقي، بل كان قوله: **(لا أحد أحق به)** أي: بالحمد **(منه)** تعالى بمعنى: أنه أحق من كل أحد، موهما لكون

الحصر ادعائياً، أضرب[3] عنه للتنصيص على المراد[4] فقال: **(بل لا يستحقه)** أي: الحمد **(على الحقيقة الحقيقة سواه)** فإنه أضراب عن الأحقية المستلزمة لاستحقاق الغير في الجملة، إلى نفي الاستحقاق عن الغير مطلقاً، ويجب أن يعلم أن المراد باستحقاق الحمد، كون الحمد حقا لازماً له، لا [ما][5] يستعمل في العرف، فإنه ثابت الغير غير مسلوب عنه، فإن نسبة الفعل إلى العبد كسباً، يكفي في كونه مستحقا، لأن يحمد، فإن الحمد: وصف يكون في مقابلة الجميل المنسوب إلى أحد، ولو كانت نسبته إليه كسباً، لكن إنما يكون حقاً لازماً لمن اتصف بهذه الأوصاف المنحصرة فيه تعالى، فلا يكون إلا حقاً لازما له تعالى، ولما

---

(1) (الفعل) في الأصل وهو تحريف وأثبتها من نسخة مراد ملا .

(2) ينظر: الحاشية على الكشاف: الشريف الجرجاني: 60

(3) الإضراب: هو الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه، نحو: ضربت زيدًا بل عمرًا، وعند النحاة له معنيان: إبطال الحكم الأول، والرجوع عنه إما لغلط، أو لنسيان، كقولك: (قام زيد بل عمرو) والثاني: إبطال الأول لانتهاء مدة ذلك، نحو قوله تعالى: {أتأتون الذكران} ثم قال: {بل أنتم قوم عادون} كأنه انتهت مدة القصة الأولى فأخذ في قصة أخرى؛ ولم يرد أن الأولى لم تكن. ينظر:التعريفات:الجرجاني:29، التوقيف على مهمات التعاريف: عبد الرؤوف المناوي:55، الكليات: أبو البقاء الكفوي:137

(4) وهو كونه حقيقا بالحمد، إلا أنه نفيت الأحقية للإشعار بأن أصل الاستحقاق ثابت لغيره تعالى، ثم بين بطريق الإضراب أن استحقاق الغير للحمد استحقاق ظاهري، والمستحق له على الحقيقة ليس إلا هو عز وجل. ينظر: حاشية شيخ زاده على البيضاوي:76،77

(5) ما بين المعكوفتين ساقطة من الأصل، وأثبتها من لنسخ راغب باشا.

لم تكن دلالة إجراء[هذه][1] الأوصاف عليه تعالى على حصر استحقاق الحمد فيه تعالى، من قبيل دلالة اللفظ على معناه؛ كدلالة الحمد لله عليه، على تقدير ثبوته، بل من قبيل دلالة الدليل على مدلوله، كما صرح به في الكشاف حيث قال: وهذه الأوصاف دليل على كذا[2]، وكان مرجعه إلى التعليل، كما نبه عليه المصنف: أيضاً فيما سبق حيث قال: كرره للتعليل على ما سنذكره[3].

المبحث الثالث

{إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} و{اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} وفيه:

المطلب الأول: تفسير قوله تعالى:{إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}

أولاً: الالتفات في قوله تعالى:{إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ}

البيضاوي بدأ في بيان الالتفات وأهميته في الآية، بينما الزمخشري بدأ في بيان وجوه الإعراب.

قال الشرواني[4]: ولما أراد المصنف: أن يبين فائدة الالتفات[5] الواقع في قوله تعالى:{إِيَّاكَ نَعْبُدُ}[الفاتحة: نَعْبُدُ}[الفاتحة: ٥]

وتفصيل طريقه، وكان هذا الكلام منفصلاً عما سبق، أورد كلمة "ثم" الدالة على تفاوت ما بين المعطوفين؛ تنبيها على تباينهما فقال: **(ثم إنه)** مؤكداً بأن الداخلة على ضمير الشأن، إشارة إلى عظم شأن ما ذكره بعده وهو: قوله: **(لما ذكر الحقيق بالحمد)** وخالف الكشاف: حيث قدم هذا الوجه الذي أخره

---

(1) ما بين المعكوفتين ساقطة من الأصل، وأثبتها من النسخة مراد ملا

(2) دليل على أن من كانت هذه صفاته، لم يكن أحد أحق منه بالحمد، والثناء عليه بما هو أهله. ينظر: الكشاف: الزمخشري:55/1

(3) وفي أنوار التنزيل: البيضاوي:28/1(الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ كرره للتعليل على ما سنذكره.)

(4) حاشية الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(58/ب)

(5) الالتفات هو: أن تذكر الشيء وتتمّ معنى الكلام به ثم تَعودَ لذكْره كأنَّك تلتَفِتُ. وهو: انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار وعن الإخبار إلى المخاطبة، وما يشبه ذلك. ينظر: البديع في البديع: أبو العباس العباسي:152، فقه اللغة وسر العربية: أبو منصور الثعالبي: 276، الجامع الكبير في صناعة المنظوم: ابن الأثير: 98

في الكشاف[1]؛ لأن المناسب في كل موقع أن يقدم ما يخصه من اللطيفة على ما يعم جميع المواقع.، فالأَولى: ههنا أيضاً أن يقدم بيان اللطيفة المختصة بهذا الموقع، على بيان اللطيفة العامة التي يجرى في جميع مواقع الالتفات.

ثانياً: قول البيضاوي: (يا من هذا شأنه نخصك بالعبادة والاستعانة) على قول الزمخشري: (إياك يا من هذه صفاته نخص بالعبادة والاستعانة.)

قال الشرواني[2]: شارحا اختيار البيضاوي: (ثم فسر) المعنى الحاصل: بعد الخطاب بقوله: (**أي يا من هذا شأنه**) وهذا: مبتدأ، وشأنه: خبره، والجملة: صفة من "أي" يا من هذا المذكور من الأوصاف شأنه وصفته، و(**نخصك بالعبادة، والاستعانة**) وإدراج لفظ نخص في بيان معنى الآية؛ لإظهار فائدة تقديم المفعول، والمعنى نجعلك [متميزاً][3]، ومتفرداً من بين الموجودات بقصر العبادة، والاستعانة عليك، فالباء داخلة على المقصور، لا المقصور عليه[4] وفي الكشاف: إياك يا من هذه صفاته نخص بالعبادة، والاستعانة[5].، والمصنف: خالفه حيث لم يذكر في بيان المعنى قوله: "إياك" كما ذكر في الكشاف؛ لأن مبنى الكلام في هذا المقام حمل التقديم على التخصيص، فذكر قوله: إياك في بيان المعنى، وتقديمه على نخص يفيد: أن المراد بالتقديم تخصيصه بالتخصيص بالعبادة[6]، وليس كذلك، فبعد ذكر التخصيص في بيان المعنى المراد إشارة إلى فائدة التقديم، يكون ذكر إياك لغواً.

([1]) بعد بيان معنى الالتفات، وأوجه الالتفات، في الكشاف. قال الزمخشري: ومما اختص به هذا الموضع أنه لما ذكر الحقيق بالحمد وأجرى عليه تلك الصفات العظام تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء وغاية الخضوع والاستعانة في المهمات فخوطب ذلك المعلوم المتميز بتلك الصفات... ينظر: الكشاف: الزمخشري:56/1

(2) حاشية الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(59/أ)

([3]) (ممتازا) في الأصل وبقية النسخ، واثبتها موافقة للسياق

([4]) ينظر: حاشية ملا خسرو على البيضاوي(مخطوط)(25/أ)، حاشية شيخ زاده على البيضاوي:79، وأضاف شيخ زادة: (وقد تدخل – الباء– على المقصور عليه كما في قوله: الجر مختص بالاسم فإن الجر مقصور، والاسم مقصور عليه)، حاشية صبغة الله على البيضاوي(مخطوط)(64/أ)

([5]) ينظر: الكشاف:الزمخشري:57/1

([6]) ينظر: حاشية عصام الدين عربشاه على البيضاوي:(مخطوط)(14/أ)

ثالثاً: قول البيضاوي لبيان فوائد الالتفات منها (تطرية له وتنشيطاً للسامع) على اختيار الزمخشري:(تطرية لنشاط السامع):

قال الشرواني[1]: وقوله: **(وتنشيطاً للسامع)** مع إشارة إلى الفائدة العائدة إلى السامع وهي: نشاطه أي: سروره وحُسن إصغائه إليه، فإن التصنع بأساليب الإيرادات في قِرَى الأرواح؛ كالتصنع بألوان الأطعمة في قِرَى الأشباح[2]، فيتلذذ بكل جديد، ويزيد سروراً[3].، وأعلم أن صاحب الكشاف: جعل التطرئة، والنشاط معاً فائدة واحدةً بالنسبة إلى السامع حيث قال: إذا نقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع[4].، والمصنف: غيّر عبارته إلى ما ترى ليكون كل منهما إشارة إلى فائدة على حدة، تكثير للفائدة، ثم[60/ب] لما كان قول المصنف: ومن عادتهم التفنن في الكلام مجملا

رابعاً: عدد الالتفاتات في قول امرى القيس[5]:

قال الشرواني[6]: قال في الكشاف: وقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة أبيات[7] والمصنف: سكت عن ذكر عدد الالتفات في هذه الأبيات، لأن قوله: في ثلاثة أبيات كالنص على أن في كل بيت التفاتة

ولا شك أنه لاالتفات في البيت الأول على مذهب الجمهور[8]، لأنه ليس بمسبوق بالتعبير بطريق آخر، وهو شرط عندهم[9].، نعم! فيه التفات على مذاق السكاكي[1]، إذ مقتضى الظاهر كان أن يقال: تطال

---

(1) حاشية الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(60/ب)

(2) الأشباح: جمع: شبح، وهو: ما بدا لك شخصه من الناس وغيره من الخلق، أو ما أدركته الرؤية والحس. لسان العرب: ابن منظور:2/ 494

(3) ينظر: مفتاح العلوم:السكاكي:199/1

(4) ينظر:الكشاف:الزمخشري:56/1

(5) تطاوَلَ لِيلُكَ بالإثمدِ ... ونامَ الخليُّ ولم تَرْقُدِ / وباتَ وباتَتْ له ليلة ... كَلَيْلَةِ ذي العائرِ الأرْمَدِ/ وَذَلِكَ منْ نَبَأ جاءني ... وَخبرْتهُ وَخبرْتهُ عَن أَبي الأَسْوَدِ

(6) حاشية الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(61/أ)(61/ب)

(7) الكشاف: الزمخشري: 56/1

(8) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني:90/2، عروس الأفراح:السبكي:278/1، نواهد الأبكار: السيوطي:219/1

(9) ينظر: حاشية شيخ زاده على البيضاوي:83

ليلي فعُدل إلى الخطاب، وهذا يكفي عنده في الالتفات؛ لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عن معنى بطريق، ثم عبر عنه بطريق آخر، أو يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق فعدل إلى الآخر ابتداء من غير سبق التعبير عنه بآخر.

وأما الالتفات في البيت الثاني: فمن الخطاب إلى الغيبة حيث قال: وبات، والقياس وبت؛ لأن سبق التعبير بالخطاب، ففيه التفات على كلا المذهبين، وكذا في البيت الثالث؛ لأنه عدل فيه من الغيبة في جاءني إلى الحكاية إذ القياس كان جاء، وأما لم ترقد وباتت له فهما جاريان على ظاهر ما سبقهما فلا التفات فيهما.

خامساً: في بيان إعراب (إِيَّاكَ):

قال البيضاوي: وقال الخليل: إيا مضاف إليها، واحتج بما حكاه عن بعض العرب إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، وهو شاذ لا يعتمد عليه.) وقال الزمخشري:(وأما ما حكاه الخليل عن بعض العرب: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب» فشيء شاذ لا يعوّل عليه)

قال الشرواني[2]: وأجاب عنه المصنف بقوله: وهو أي: ما حكاه الخليل **(شاذ لا يعتمد عليه)** صفة لقوله: شاذاً[3] إشارة إلى أنه شاذ مردود، فإن الشاذ على ثلاثة أقسام: قسم يخالف القياس، ويوافق الاستعمال، وقسم على عكسه، وقسم يخالفهما، والأولان: مقبولان، والثالث: مردود[4]، وما نحن فيه من قبيل الثالث،

([1]) ينظر: مفتاح العلوم:السكاكي:200 –204، وفي تلوين الخطاب: ابن كمال باشا:361،362 "فالمخالفة للجمهور في هذا الخصوص ليست من خصائص صاحب المفتاح، بل هو مقلّد فيها لصاحب الكشّاف، فحقُّ ذلك المذهب أن يُنسب إليه لا إلى صاحب المفتاح؛ لأن القول حقُّه أن ينسب إلى من سبق به."

(2) حاشية الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(62/أ)

([3]) "شَذَّ" "ويشذ" "شُذُوذاً" انفرد عن غيره و "شَذَّ" نفر فهو "شَاذٌّ" والشاذ: ما يكون مخالفًا للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته. ينظر: التعريفات: الشريف الجرجاني:124، التوقيف على مهمات التعاريف: عبد الرؤوف المناوي:201، الكليات: أبو البقاء الكفوي:528

([4]) و "الشَّاذُّ" في اصطلاح النحاة ثلاثة أقسام: أحدها: ما شذّ في القياس دون الاستعمال، فهذا قوي في نفسه يصح الاستدلال به، والثاني: ما شذّ في الاستعمال دون القياس، فهذا لا يحتج به في تمهيد الأصول؛ لأنه كالمرفوض، ويجوز للشاعر الرجوع إليه، والثالث: ما شذّ فيهما فهذا لا يعول عليه لفقد أصلية. ينظر: المصباح المنير: أحمد الفيومي:170/1(شذذ)، التعريفات:الجرجاني:124، التوقيف على مهمات التعاريف: عبد الرؤوف المناوي:201

أما مخالفته القياس؛ فلأن مقتضى القياس أن لا يضاف؛ لأن الضمير لا يضاف، وأما مخالفته الاستعمال فإنه لم يقع في استعمال الفصحاء، فلا تعتبر شهادته.

قيل[1]: "وفي الكشاف فشيء شاذ، ويتوجه على ظاهره أنه وإن كان شاذاً لكن لا ينكر شهادته لإضافة إيا إلى ما بعده، وأما عبارة المصنف: فلا يتوجه عليها ذلك إذ لا يعتبر شهادة ما لا يعتمد عليه."

أقول عبارة الكشاف: هكذا "فشيء شاذ: لا يعول[2] عليه[3] فلا فرق بين الكلامين: في أن كلاً منهما يفيد أنه شاذ غير مقبول الشهادة، نعم[62/أ] في عبارة الكشاف: زيادة شيء، ووجهّه قدس سره حيث قال: وإنما قال: فشيء شاذ، ولم يقل فشاذ، زيادة استحقارٍ له، واستضعاف مبالغة في أنه لا يعول عليه أصلا[4].

سادساً: تقديم العبادة على الاستعانة:

قال الشرواني[5]: ووجه ثان: لتقديم العبادة أي: وليعلم **(منه)** أي: من **(تقديم)** العبادة على طلب الإعانة **(أن تقديم الوسيلة)** التي: هي ههنا العبادة، والخضوع **(على طلب الحاجة)** التي هي ههنا الإعانة[6] **(أدعى للإجابة)**[7] ووجه كون ما ذكره معلوما من التقديم هو: أن الذكر لما وجب أن يكون على وفق الوجود، فإذا ذكر شيء مقدما على شيء يعلم منه أنه يجب أن يقدم عليه في الوجود أيضاً، سيما إذا كان المقدم وسيلة كما فيما نحن فيه.

وفي الكشاف: اقتصر على هذا الوجه، ولم يذكر توافق الآي، إلا أنه دس فيه من الاعتزال دسيسة حيث قال: قُدمت العبادة على الاستعانة، تقديم الوسيلة قبل الحاجة؛ ليستوجبوا الإجابة[8] فأشار: إلى قاعدة

([1]) القائل اللارى: في حاشيته على البيضاوي(مخطوط):79

([2]) (لا يعمل) في الأصل وبقية النسخ ، وأثبتها من الكشاف للزمخشري:13/1

([3]) الكشاف: الزمخشرى:13/1

([4]) ينظر: الحاشية على الكشاف: الجرجاني:61

(5) حاشية الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(67/ب)

([6]) ينظر: حاشية ابن التمجيد على البيضاوي:234، حاشية شيخ زاده على البيضاوي:89، حاشية عصام الدين عربشاه على البيضاوي(مخطوط)(15/أ)

([7]) (إلى الإجابة) في نسخة مراد ملا

([8]) الكشاف: الزمخشري:57/1

الوجوب على الله تعالى والمصنف أصلحه حيث قال: أدعى للإجابة، ولم يقل: أوجب للإجابة، أو مثل هذا مما يوهم الوجوب على الله.[1] .

المطلب الثاني

تفسير قوله تعالى:{اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ}

أولاً: في معنى طلب الهداية:

قال الشرواني[2]: واعلم أن صاحب الكشاف قال: ومعنى طلب الهداية: وهم مهتدون طلب زيادة الهدى، أو الثبات عليه[3] فهو جواب إشكال على ما صرح به قدس سره وقال: وتقرير الإشكال: أن من خصص خصص الحمد بالله تعالى وأجرى عليه تلك الصفات المشتملة على أحوال المبدأ، والمعاد، وما بينهما، وحصر العبادة، والاستعانة فيه كان مهتديا فكيف يطلب الهداية ؟ وما هذا إلا طلب لتحصيل الحاصل والجواب: أن الحاصل أصل الاهتداء، والمطلوب زيادته، أو الثبات[72/ب] عليه.[4]

والمصنف: عدل عن عبارة الكشاف: حيث ذكر أولا: أن الهداية لها أنواع كثيرة، وأجناس مترتبة، ثم فرع عليه بالفاء قوله: **(فالمطلوب)** إلى آخره، فسياق كلامه يأبى عن كونه جواباً عن ذلك الإشكال كما توهم[5]، وإن خرج الجواب عنه أيضاً، بل سياق كلامه إفادة أنه يتفاوت الطلب حسب تفاوت الهداية، وتنوعها قوله: **(فإذا قاله العارف)** تفريع على ما تقدم من أن المطلوب: إما الزيادة، أو الثبات إلى آخره،

---

(1) ذكر الطيبي في فتوح الغيب:750 قولاً في الانتصاف: (أهل السنة لا يعتقدون وجوب الثواب على الله تعالى، بل يقولون: هو تفضّلٌ منه وإحسان، لكنه يجب بإيجابه، فإما أن يكون الزمخشري أراد صدق الخبر، أو أجرى ذلك على قواعده في اعتقاد وجوب الجزاء.

(2) حاشية الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(72/ب)(73/أ)

(3) ينظر: الكشاف: الزمخشري:57/1(أو الثبات لا توجد)

(4) ينظر: الحاشية على الكشاف:الجرجاني:67

(5) التوهم في حاشية صبغة الله على البيضاوي(مخطوط)(74/ب)

لدفع وهم أن المراتب المترتبة بعد الثبات على أجناس الهداية حاصلة للعارف فما معنى قوله: اهدنا؟ فأشار بالتفريع المذكور، إلى أن مطلوبه أيضاً حصول تلك المراتب؛ لأن منها ما لا يحصل له في مراتب السير إلى الله، وإنما يحصل في مراتب السير في الله، كرفع الحجب، والغواشي، على ما أشار إليه فيما سيأتي بقوله: **(لتمحو عنا ظلمات أحوالنا)** فإذا قاله: العارف بالله الواقف على سر تحقق الوحدة في الكثرة، وانصباغ الوجوب بالإمكان **(الواصل)** إلى منتهى السير إلى الله، والمريد للخوض لجة بحر الوصول بالانخلاع عن القيود البشرية، آخذا في السير في الله[1] **(عنى)** هذا العارف **(به)** أي: بقوله: اهدنا

(أرشدنا طريق السير فيك) والسير في الله هو: التخلق بالأخلاق الربانية، والتحقق بالأسماء الإلهية[2] وتوضيح المقام يقتضي نوع بسط في الكلام، فإن لفظ السير إلى الله، وفي الله يوهم الجهة[3]، والجسمية[1]، والحلول، والاتحاد، فأمثال هذه العبارات، أثمها أكبر من نفعها، إذ الذين في قلوبهم زيغ

([1]) والسفر عند أهل الحقيقة: عبارة عن سير القلب عند أخذه في التوجه إلى الحق، بالذكر، والأسفار أربعة:

السفر الأول: هو رفع حجب الكثرة عن وجه الوحدة، وهو السير إلى الله من منازل النفس بإزالة التعشق من المظاهر، والأغيار، إلى أن يصل العبد إلى الأفق المبين، وهو نهاية مقام القلب.

السفر الثاني: وهو رفع حجاب الوحدة عن وجوه الكثرة العلمية الباطنية، وهو السير في الله بالاتصاف بصفاته والتحقق بأسمائه، وهو السير في الحق بالحق إلى الأفق الأعلى، وهو نهاية حضرة الواحدية

السفر الثالث: هو زوال التقيد بالضدين: الظاهر والباطن، بالحصول في أحدية عين الجمع، وهو الترقي إلى عين الجمع والحضرة الأحدية، وهو مقام قاب قوسين، وما بقيت الاثنينية؛ فإذا ارتفعت فهو مقام: أو أدنى، وهو نهاية الولاية.

السفر الرابع: عند الرجوع عن الحق إلى الخلق، وهو أحدية الجمع والفرق بشهود اندراج الحق في الخلق، واضمحلال الخلق في الحق، حتى يرى عين الوحدة في صورة الكثرة، وصورة الكثرة في عين الوحدة، وهو السير بالله عن الله للتكميل، وهو مقام البقاء بعد الفناء والفرق بعد الجمع.. ينظر: التعريفات:الجرجاني:119، التوقيف على مهمات التعاريف: عبد الرؤوف المناوي:194، اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد التهانوي:957/1

([2]) التعريفات:الجرجاني:119، قال الكازروني: في حاشيته على البيضاوي:35 (الذي يفهم من كلام أكابر الصوفية أن السير في الله هو الانتقال من اسم إلهي إلى اسم إلهي آخر في اسم إلهي أي ينتقل من اسم إلهي إلى آخر وبين هذا الاسمين تعلق به اسم إلهي ثالث يظهر به ويتجلى له وهذا السؤر لا نهاية له.)

([3]) قال الذهبي: قول المعطلة من الفلاسفة، والجهمية، والمعتزلة، ومتأخري الأشاعرة، والقرامطة الباطنية، وهؤلاء جميعاً ينفون الجهة، ، والحد، والحركة، والانتقال، وهذه الأمور على زعمهم تستلزم الجسمية.، وقال الآمدي: وذهب بعض الكرامية: إلى أنه جسم،

يتبعون ظواهرها فيَضِلُون ويُضَلون، فحري بنا أن نبين غرضهم، ونحقق مرامهم على نحو لا يحوم حومه شائبة نقص وقصور، فاستمع لما نتلو عليك وهي: إن لحركات السالكين درجات مترتبة، ومقامات متصاعدة على ما أشار إليه الشيخ في مقامات العارفين.

ثانياً: في معنى الأمر والدعاء:

قال البيضاوي:(والأمر والدعاء يتشاركان لفظاً ومعنى ويتفاوتان بالاستعلاء والتسفل، وقيل: بالرتبة.)

قال الشرواني[2]: **(وقيل: بالرتبة)** قاله صاحب الكشاف[3]: فإنه اختار ما ذهب إليه المعتزلة من أن التفاوت بين الأمر، والدعاء بالرتبة، بأن يكون الأمر أعلى مرتبة في نفس الأمر، والداعي أنزل مرتبة فيه، ولا يكفي عدهما نفسهما عالياً، ونازلاً واستدلوا على ذلك باستقباح قول: من قال أمرت الأمير، واستحسان قوله: سألته[4]، وإنما مرضه المصنف: لكونه مذهب المعتزلة، ولدلالة قوله تعالى: حكاية عن فرعون حين استشار قومه {فَمَاذَا تَأْمُرُونَ}[الأعراف:١١٠] [الشعراء:٣٥] على فساد اعتبار العلو الحقيقي في الأمر على ما صرح به في المنهاج[5]، ووجه الدلالة أن القوم لم يكونوا أعْلَوْن منه حقيقة.

ثالثاً: في بيان معنى المستقيم:

قال الشرواني[6]: ولما كان طريق الحق أعم بحسب مفهومه عن ملة الإسلام، وغيرها لم يفسره المصنف: بملة الإسلام كما فعله في الكشاف[7] بل أبقاه على عمومه، وجعل القول بكون المراد به ملة

بمعنى أنه موجود، وذهب بعضهم: إلى أنه جسم، بمعنى أنه قائم بنفسه، وذهب بعض المجسمة: إلى أنه جسم حقيقة، وأنه متصف بأحكام الأجسام. ينظر: العرش:الذهبي:155/1، أبكار الأفكار:الآمدي:12/2

([1]) وقد قال المتكلمون: من الأشاعرة، والمعتزلة، والكلابية، والماتريدية، وبعض الرافضة، والفلاسفة أيضاً، بنفي الجسم عن الله، من باب التنزيه بزعمهم، حتى جعلوا انتفاء الجسمية عن الله، ذريعة لانتفاء الصفات عنه؛ لأنه لو قامت به الصفات لكان جسماً، وهو منزه عن الجسم؛ لأنه يعني المركب، والمؤلف من الجواهر المفردة. الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية: آمال العمرو:251

(2) حاشية الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(75/أ)

([3]) ينظر: الكشاف: الزمخشري:57/1

([4]) ينظر: المحصول: فخر الدين الرازي30/2، 32

([5]) ينظر: الإبهاج في شرح المنهاج:2: 3، نهاية السول شرح منهاج الوصول:الإسنوي:155

(6) حاشية الشرواني على البيضاوي(مخطوط)(76/أ)

([7]) الكشاف: الزمخشري:58/1

الإسلام مقابلاً له فقال: **(وقيل)** المراد به **(ملة الإسلام)** القائل: هو صاحب الكشاف فإنه وإن قال كالمصنف: والمراد به طريق الحق[1] إلا أنه قال: وهو ملة الإسلام، فجعل طريق الحق متحداً مع ملة الإسلام[2]، فلزمه أن المراد به ملة الإسلام خصوصاً قال العلامة الدواني: في حاشية التهذيب: "إشارة إلى توجيهي القاضي، والكشاف، والمراد بالطريق المستقيم: نفس الأمر عموماً، أو ملة الإسلام خصوصاً"[3] وإنما مرضه لكون التعميم هو المناسب لمقام الدعاء، وأنسب بما ذكره من أنواع الهداية وطلبها.

الخاتمة:

خلص الباحث بعد تحريره لهذا الموجز عن حاشية الشرواني على تفسير البيضاوي ومؤلفه، إلى النتائج الآتية:

1. أن المؤلف الشرواني كان مفسراً ، وعالما في العقيدة وعلم الكلام، وغيرها من العلوم.
2. صحة عنوان الكتاب وصحة نسبته للمؤلف.
3. المؤلف ماتريدي العقيدة؛ وتجلّى ذلك من خلال عرضه لمسائل العقيدة.
4. المؤلف حنفي المذهب ويتجلى ذلك من خلال ترجمة العلماء له.
5. حاشية الشرواني حاشية حافلة جامعة لما تفرق من الفوائد في كتب التفسير والحواشي بعبارات في غالبها سهلة واضحة.
6. شرح الشرواني عبارات البيضاوي شرحا دقيقا، ولم يترك في الغالب عبارة من عباراته إلا وشرحها.
7. الحمد لله هو الثناء على الجميل الاختياري، ولا يستحقه على الحقيقة إلا الله تعالى.
8. الأدب مع كتاب الله تعالى أن لا ترجح القراءات التي قرأ بها الجماعة بعضها على بعض.
9. يغلب على منهج الشرواني في حاشيته منهج التفسير بالرأي؛ تأثرًا بالمصنف القاضي البيضاوي؛ فقد وافقه في معظم آرائه، كما أنه يؤيد رأيه بالأدلة وأقوال العلماء.
10. كان لدى الشرواني نزعة صوفية تظهر من خلال حاشيته.

([1]) أنوار التنزيل:البيضاوي:30/1

([2]) ينظر: الكشاف:الزمخشري:58/1

([3]) ينظر: حاشية المحقق الدواني على تهذيب المنطق (مخطوط)(121/أ)

11. اعتنى الشرواني ببيان بعض القضايا التي خالف البيضاوي بها الزمخشري، واعتنى بتوظيف العقل والمنطق والأقيسة البرهانية في بيان ذلك.
12. كل ما سوى الله تعالى يعتبر عالم.
13. للالتفات فائدة عائدة إلى السامع وهي: نشاطه أي: سروره وحُسن إصغائه إليه، فإن التصنع بأساليب الإيرادات في قِرَى الأرواح؛ كالتصنع بألوان الأطعمة في قِرَى الأشباح، فيتلذذ بكل جديد، ويزيد.
14. ابطال قاعدة الوجوب على الله تعالى.
15. السير في الله عند الصوفية هو: التخلق بالأخلاق الربانية، والتحقق بالأسماء الإلهية.
16. لفظ السير إلى الله، وفي الله يوهم الجهة، والجسمية، والحلول، والاتحاد، فأمثال هذه العبارات، أثمها أكبر من نفعها، إذ الذين في قلوبهم زيغ يتبعون ظواهرها فيَضِلُون ويُضلَون.
17. الطريق المستقيم: نفس الأمر عموماً، أو ملة الإسلام خصوصا.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً : المخطوطات:

1) القرآن الكريم
2) حاشية اللارى على تفسير البيضاوي، محمد بن صلاح بن جلال الملتوي الأنصاري مصلح الدين اللاري (ت:979ه) وهي مخطوطة بدار الكتب القومية –مصر– برقم :(216).
3) حاشية المحقق الدواني على تهذيب المنطق (مخطوط)، كتابخانه مجلس شورى ملى)، رقم:1834
4) حاشية جلال الدواني على البيضاوي، مكتبة مراد ملا، رقم: (141)
5) حاشية صبغة الله على تفسير البيضاوي، صبغة الله بن روح الله بن جمال الله البروجي الحسيني النقشبندي(ت: 1015ه)، مخطوطة في مكتبة علي باشا –تركيا برقم:(226).
6) حاشية صبغة الله على تفسير البيضاوي، صبغة الله بن روح الله بن جمال الله البروجي الحسيني النقشبندي(ت: 1015ه)، مخطوطة في مكتبة علي باشا –تركيا برقم:(226).
7) حاشية عصام الدين عربشاه على البيضاوي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– قسم التراث العربي، شبكة الألوكة– WWW.alokah.net

8) حاشية عبدالرحيم على البيضاوي، مكتبة أسعد أفندي تركيا، مجموعة رسائل في التفسير رقم(244).
9) حاشية ملا خسرو على تفسير البيضاوي، محمد بن فرامُرز بن علي، المعروف بملا – أو منلا أو المولى – خسرو (ت: 885 هـ) وهي مخطوطة بمكتبة سليمان خان–تركيا برقم:(177)
10)حاشية مير صدر الدين على البيضاوي(مخطوط)(14/أ).

ثانياً: المطبوعات:

1) إبراز المعاني من حرز الأماني: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: 665هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، عدد الأجزاء: 1
2) إيكار الأفكار في أصول الدين: علي بن محمد بن سالم التغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الآمدي (المتوفى: 631هـ)، تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي، عدد الأجزاء: 5، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، الطبعة: الثانية / 1424 هـ -2004م
3) أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: 279هـ)، حق: إسماعيل حسن حسين: دار الوطن – الرياض، الأولى، 1997، عدد الأجزاء: 1
4) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: 982هـ)،الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت
5) إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ
6) الإبانة عن معاني القراءات: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: 437هـ)، المحقق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الناشر: دار نهضة مصر للطبع والنشر، عدد الأجزاء: 1
7) الإبهاج في شرح المنهاج ((منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي (ت:785هـ):

تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، دار الكتب العلمية –بيروت، 1416هـ - 1995 م، ج3.

8) الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ - 1992 م، عدد الأجزاء: 4

9) الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15، 2002.

10) الأفعال: علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (المتوفى: 515هـ)، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى 1403هـ -1983م، عدد الأجزاء: 3

11) الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية: آمال بنت عبد العزيز العمرو(الشاملة)

12) الإيضاح في علوم البلاغة: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى: 739هـ)، المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة: الثالثة، عدد الأجزاء: 3

13) البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: 1420 هـ

14) البديع في البديع: أبو العباس، عبد الله بن محمد المعتز بالله ابن المتوكل ابن المعتصم ابن الرشيد العباسي (المتوفى: 296هـ)، الناشر: دار الجيل، الطبعة: الطبعة الأولى 1410هـ - 1990م، عدد الأجزاء: 1

15) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ)، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى 1421هـ-2000م

16) التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : 616هـ)، المحقق : علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، عدد الأجزاء: 2

17) التحبير شرح التحرير في أصول الفقه: علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي (المتوفى: 885هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الجبرين، د. عوض القرني، د. أحمد السراح،الناشر: مكتبة الرشد – السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، 1421هـ – 2000م، عدد الأجزاء: 8

18) التفسير القيم : محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، المحقق: مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، الناشر: دار ومكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى – 1410 هـ.

19) التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: 1031هـ)، الناشر: عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت–القاهرة، الطبعة: الأولى، 1410هـ–1990م

20) التيسير في القراءات السبع: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: 444هـ)، المحقق: اوتو تريزل، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، 1404هـ/ 1984م

21) الثقات: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، 1393 هـ = 1973، عدد الأجزاء: 9

22) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (المتوفى: 637هـ)، المحقق: مصطفى جواد: مطبعة المجمع العلمي: 1375هـ.

23) الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: 377هـ)، المحقق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، الطبعة: الثانية، 1413 هـ – 1993م، عدد الأجزاء: 7

24) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: 926هـ)، المحقق: د. مازن المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر – بيروت، الطبعة: الأولى، 1411

25) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: 756هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط،: دار القلم، دمشق، عدد الأجزاء: 11

26) الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية، أبو عدية الحسن بن عبد المحسن. مجلس دائرة المعارف النظامية –الهند، ط1: 1322ه.

27) السبعة في القراءات: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: 324هـ)، المحقق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، 1400هـ

28) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: شمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: 977هـ)، : مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة، عام النشر: 1285 هـ، عدد الأجزاء: 4

29) العرش: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، المحقق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، 1424هـ/2003م، عدد الأجزاء: 2

30) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم: ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل الحسني القاسمي، أبو عبد الله، عز الدين، من آل الوزير (المتوفى: 840هـ)، حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1415 هـ - 1994 م، عدد الأجزاء: 9

31) العين والأثر في عقائد أهل الأثر: عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر البعلي الأزهري الدمشقيّ، تقيّ الدين، ابن فَقِيه فُصَّة (المتوفى: 1071هـ)، المحقق: عصام رواس قلعجي، الناشر: دار المأمون للتراث، الطبعة: الأولى، 1407هـ.

32) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت:

538هـ)، مع حاشية ابن المنير الاسكندراني، دار الكتاب العربي – بيروت، ط3 – 1407ه.

33) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: 538هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – 1407 هـ، عدد الأجزاء: 4، الكتاب مذيل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت 683) وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى]

34) الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: 427هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى 1422، هـ – 2002 م، عدد الأجزاء: 10

35) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: 1094هـ)، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت

36) اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: 775هـ)، المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ –1998م، عدد الأجزاء: 20

37) المبسوط في القراءات العشر: أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (المتوفى: 381هـ، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، عام النشر: 1981 م

38) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة: 1420هـ– 1999م، عدد الأجزاء: 2

39) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: 542هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – 1422 هـ

40) المحصول: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، 1418 هـ - 1997 م

41) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (ت: 665هـ) تحقيق: طيار آلتي قولاج، دار صادر – بيروت: 1395 هـ - 1975 م.

42) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو 770هـ)، المكتبة العلمية – بيروت، ج2.

43) المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة

44) المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، لمحقق: محب الدين الخطيب

45) النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: 833 هـ): علي محمد الضباع (المتوفى 1380 هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، عدد الأجزاء : 2

46) إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: 646هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1982م، عدد الأجزاء: 4

47) أنوار التنزيل وأسرار التأويل، أبو سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي (ت: 685هـ) تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418 هـ.

48) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: 1399هـ)، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت –

لبنان
49)بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ)، المحقق: محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، عام النشر: جـ 1، 2، 3: 1416 هـ – 1996 م، جـ 4، 5: 1412 هـ – 1992 م، جـ 6: 1393 هـ – 1973 م
50)بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا، عدد الأجزاء: 2
51)تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 2003 م، عدد الأجزاء: 15
52)تلوين الخطاب لابن كمال باشا دراسة وتحقيق: أحمد بن سليمان بن كمال باشا، شمس الدين (المتوفى: 940هـ): تحقيق: عبد الخالق بن مساعد الزهراني، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة 33 – العدد (113) 1421هـ
53)جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (المتوفى: ق 12هـ)، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ – 2000م، عدد الأجزاء: 4
54)حاشية الجرجاني على الكشاف الناشر مكتبة: مصطفى البابي وأولاده– مصر– – سنة الطبع:1385 – ١٩٦٦م.
55)حاشية الكازروني على البيضاوي: العلامة الفاضل أبي الفضل القرشي الخطيب المشهور الكازروني، دار الكتب العربية الكبرى– مصر، هامش على تفسير البيضاوي.
56)حاشية محي الدين شيخ زاده، على تفسير البيضاوي(ت: 685ه)، محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي(ت: 951ه)، ضبطه وصححه وخرج آياته: محمد عبد القادر شاهين، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1: 1419ه – 1999م.

57)حاشيتة ابن التمجيد على البيضاوي:158 مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم الرومي الحنفي(ت:880ه)، ضبطه وصححه وخرج آياته: عبد الله محمود محمد عمر، من سورة الفاتحة إلى الآية:5من سورة البقرة، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ط1، 1422ه- 2001م.

58)حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي 403هـ)، حقق وعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، ب ط ت.

59)حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى : 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر،ط1، 1387 هـ - 1967م، ج2.

60)خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين الحموي الدمشقي (ت: 1111هـ)، دار صادر - بيروت.

61)درء تعارض العقل والنقل: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ)، تح: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط2، 1411 هـ - 1991 م، ج10.

62)دَرْجُ الدُّرر في تَفسِير الآيِ والسُّوَر، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الفارسي، الجرجاني (ت: 471هـ) دراسة وتحقيق: (الفاتحة والبقرة) وَلِيد بِن أحمد الحُسَيْن، وشاركه في بقية الأجزاء: إياد عبد اللطيف القيسي، مجلة الحكمة، بريطانيا، ط1، 1429 هـ- 2008 م.

63)ذم الكلام وأهله: أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (المتوفى: 481هـ) تح: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة،ط1، 1418هـ - 1998م، ج5.

64)زاد المسير في علم التفسير: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: 597هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت،ط1، 1422 هـ

65) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: 1089هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط1،

1406 هـ - 1986م،ج11.
66)شرح الكوكب المنير: تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى: 972هـ)، تح: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط2، 1418هـ - 1997م ـ، ج4.
67)شرح المقاصد في علم الكلام: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني(ت: 791ه)ـ، دار المعارف النعمانية، باكستان، 1401هـ - 1981م ، ج 2*1(الشاملة)
68)صورة الأرض: محمد بن حوقل البغدادي الموصلي، أبو القاسم (المتوفى: بعد 367هـ)، دار صادر، أفست ليدن، بيروت، 1938 م، ج2.
69) طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ، ج 10.
70) طبقات الشافعية: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: 772هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، ط1، 2002م، ج2.
71)طبقات الفقهاء: أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (المتوفى: 476هـ)، هذبهُ: محمد بن مكرم ابن منظور (المتوفى: 711هـ)، تح: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ط1، 1970م
72)طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب 50): محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (المتوفى: 379هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف،ط2.
73)طوالع الأنوار من مطالع الأنظار: القاضي ناصر الدين البيضاوي(ت:685)، تخقيق: عباس سليمان، دار الجيل- بيروت، المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة، ط1، 1411ه-1991م.
74)عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (المتوفى: 773 هـ)، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط1، 1423 هـ - 2003 م، عدد الأجزاء: 2

75)غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: 833هـ)، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ ج. برجستراسر، ج3.

76)فتوح الغيب:750

77)فقه اللغة وسر العربية: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: 429هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي،ط1، 1422هـ - 2002م.

78)كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني حاجي خليفة (ت: 1067هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، 1941م.

79)لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن على، ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي(ت: 711هـ)، دار صادر – بيروت، ط3، 1414 هـ.

80)لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة: عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: 478هـ)، المحقق: فوقية حسين محمود، عالم الكتب – لبنان، الطبعة: الثانية، 1407هـ - 1987م

81) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (المتوفى: 768هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط1، 1417 هـ - 1997 م.

82)مشاهير علماء الأمصار: محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق : م. فلايشهمر، دار الكتب العلمية – بيروت ، - 1959

83)معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: 207هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى

84)معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، محق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، 1414 هـ - 1993، أجزاء: 7

85)معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1993 م، عدد الأجزاء: 7

86)معجم اللغة العربية المعاصرة: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م، عدد الأجزاء: 4

87)معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت – لبنان، ط3، 1409 هـ - 1988 م.

88)معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد بن عبد الغني كحالة الدمشق (ت: 1408هـ)، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

89)معرفة الصحابة: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى 1419 هـ - 1998 م، عدد الأجزاء: 7

90)معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1417 هـ- 1997م

91)مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: محمد بن أبي المحاسن محمود بن أبي الفتح محمد بن أبي شجاع أحمد الكرماني، أبو العلاء الحنفي (المتوفى: بعد 563هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج، تقديم: الدكتور محسن عبد الحميد، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م

92)مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر التيمي الرازي خطيب الري (ت: 606هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط3، 1420 هـ.

93)مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي الخوارزمي (ت: 626هـ) ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط2، 1407 هـ - 1987 م.

94)منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد: أبو زكريا يحيى بن إبراهيم بن أحمد بن محمد أبو بكر بن أبي طاهر الأزدي السلماسي (المتوفى: 550هـ)، المحقق: محمود بن عبد

الرحمن قدح، مكتبة الملك فهد الوطنية: الأولى، 1422هـ/2002م

95)موسعة المدن العربية والإسلامية: د/يحيى شامي، دار الفكر العربي- بيروت- لبنان،1993م.

96)موسوعة 1000مدينة إسلامية: عبد الحكيم العفيفي، أوراق شرقية-بيروت- لبنان، 1421ه-2000م.

97)موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد 1158هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى – 1996م.، عدد الأجزاء: 2.

98)موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية (أكثر من 9000 موقف لأكثر من 1000 عالم على مدى 15 قرناً): أبو سهل محمد بن عبد الرحمن المغراوي، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، النبلاء للكتاب، مراكش – المغرب، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: 10

99)نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتب العلمية – بيروت – 1415هـ – 1995 م، عدد الأجزاء / 8

100) نهاية السول شرح منهاج الوصول: عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: 772هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى 1420هـ- 1999م

101) نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، جامعة أم القرى – كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية (3 رسائل دكتوراة)، عام النشر: 1424 هـ – 2005 م، عدد الأجزاء: 3

102) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين،إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: 1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول

1951،أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

103) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: 681هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة، ج: 1 – الطبعة: 0، 1900، ج: 2 – الطبعة: 0، 1900، ج: 3 – الطبعة: 0، 1900، ج: 4 – الطبعة: 1، 1971، ج 5 – الطبعة: 1، 1994، ج: 6 – الطبعة: 0، 1900، ج: 7 – الطبعة: 1، 1994م.

ثالثا: مواقع الإنترنت:

1- ملتقى التفسير http: //vb. tafsir. net/tafsir18593/#. WEFHlrJ97IV.